حماس المنتصر الأول

الغريزة الاستعمارية هى ظاهرة باتت معروفة بالنسبة لكل أنواع الاستعمار، وهى سمة شبه ثابتة لدى كل قوى الاستعمار على اختلاف أنواعها، ولعل أبرز خصائص هذه الغريزة هى أن الاستعمار دائما غبى ولا يتعلم من الدروس، فهو مستكبر مغرور ودائما يكرر أخطاءه، وبالإضافة إلى العناد والغرور، فهو أيضا عنيف قاس لا يقيم للحياة الإنسانية وزنا!! وهناك بالطبع خصائص أخرى تعكسها الغريزة الاستعمارية، وليس هنا محل رصدها ومناقشتها، ولعل الاستعمار الصهيونى يمثل أسوأ ما فى هذه الغريزة من حيث العنف والقتل والاستهانة بالحياة البشرية، وأيضا من حيث الغباء، ويهمنا فى هذا المقال أن نركز على الغباء الصهيونى، مع الأخذ فى الاعتبار أن الفكرة الصهيونية هى تكريس للغباء، ذلك أن قطاعا من اليهود " الصهاينة " قبلوا فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، على اعتبار أن ذلك يحقق لهم مكانا آمنا من الاضطهاد الذى عانوه طويلا على يد الأوروبيين!! ولم يكن لأهل فلسطين ولا للعرب ولا المسلمين أى دور فى الاضطهاد ضد اليهود، بل لعل اليهود قد عاشوا فى العالم الإسلامى دائما بدون خوف ولا اضطهاد فى مصر والمغرب واليمن والعراق وإيران.. إلخ، بل لقد سمحت لهم الحضارة الإسلامية بالنبوغ والمشاركة الفعالة «ابن ميمون فى الأندلس نموذجا». وإذا تحدثنا عن غباء قطاع من اليهود، نجد أنه غبار تاريخى، وعلى عكس ما يروج له من الذكاء اليهودى، فإن هذا القطاع من اليهود قد عاندوا الله تعالى، ونفهم أن يؤمن المرء ويعصى الله لأنه ضعيف، أو أن يلحد بالله تعالى لأن تفكيره قاده إلى هذا، أما أن يؤمن ويعاند الله فهذا هو الغباء المطلق، لأنه يؤمن أن الله قوى وقادر ثم يعانده!!

نعود إلى الغباء الصهيونى فى العدوان على غزة، فإذا كان الهدف هو الإطاحة بحماس - وهو هدف شبه مستحيل - فإن ذلك لو تحقق يعنى تحويل غزة إلى مرتع للتطرف والإرهاب بكل أنواعه بما فيه القاعدة، وبديهى أن ذلك أخطر على المشروع الصهيونى من حماس، التى كان من الممكن أن تتفاهم يوما ما بشكل ما، ثم إن

القضاء على حماس لا يعنى القضاء على القاعدة، صحيح أن حماس هى العنوان الرئيسى للمقاومة الفلسطينية الآن، ولكن غيابها لا يعنى غياب المقاومة، فالمقاومة ستستمر بحركات أخرى وقوى أخرى موجودة بالفعل أو ستظهر فيما بعد لأن المقاومة مرتبطة بإرادة وحقوق شعب لن يباد ولن يغيب مع غياب حماس.

وإذا كان الهدف إضعاف حماس، فإن العدوان على غزة قد قوى حماس بالفعل، وإذا ما خرجت حماس من هذه المعركة بعد تصفية نهائية لها، فسوف تصبح رمزا لكل العرب والمسلمين وسوف تزداد قوة، لأن السم الذي لا يقتل يزيد المرء قوة، ستخرج أقوى تجربة وستحصل على السلاح بطريقة أو أخرى، ويكفى مثلا أن صور خالد مشعل وإسماعيل هنية ترفع فى تركيا وباكستان وأندونيسيا والمغرب، سيصبح خالد مشعل أو الزهار رمزا عربيا وإسلاميا أكبر حتى من حسن نصرالله، لأن المسلمين السنة كانوا فى توق لشخصية مقاومة بديلة لحسن نصرالله الشيعى، وبديهى أن السنة هم الأكثرية الساحقة للمسلمين، وهكذا فإنه على مستوى الرمز ومستوى الواقع، فإن عدم الإطاحة بحماس يعنى تقويتها وليس ضعفها. وهكذا فإن العدوان على غزة إيا كانت نتائجه أو درجة خسائر أهل غزة هو عكس مصلحة إسرائيل على طول الخط، وهذه هى الغريزة الاستعمارية، التى تختار التصرف الخطأ عادة ولا تتعلم من أخطائها، والحمد لله على ذلك.

* * *

دفن الرؤوس فى الرمال

ما أشبه حكومتنا الرشيدة!! بالنعامة التى لا تريد مواجهة الحقائق، فتدفن رأسها فى الرمال.

هذا كلام حقيقى، بل ربما كان سلوك حكومتنا أقل جدوى من سلوك النعام.

انظر مثلاً إلى عشرات القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية المصرية، التى تكلف ميزانية الدولية مليارات الجنيهات سنوياً، ولم يعد يراها أحد قط، أليس من الأجدى إلغاء هذه القنوات وتوفير الميزانيات، وحتى لو كان الهدف من تلك القنوات الترويج لسياسات الحكومة، فهذا الهدف لم يعد يتحقق، لأنه لم يعد هناك من يراها وبالتالى يتأثر بما تقوله أو تعرضه، أليس هذا نوعاً من إهدار المال العام بلا مبرر، بلا مبرر موضوعى أو حتى انتهازى، فإذا قلنا إن الهدف منها الحفاظ على الهوية أو تحقيق التسلية النظيفة، أو حتى الدفاع عن القيم فإن ذلك لا يتحقق، لأنه لم يعد هناك من يشاهد هذه القنوات.

وإذا قلنا إن الهدف منها هو مجرد الترويج لسياسات الحكومة والدفاع عنها أمام القنوات والوسائط الأخرى التى تهاجم الحكومة، بالحق أو بالباطل، فإن هذا لا يتحقق لنفس السبب.

على نفس الطريقة هناك العديد من الصحف الحكومية أو شبة الحكومية التى ترصد لها الدولة مئات الملايين وربما المليارات سنوياً، ونسبة توزيعها متدنية جداً، وفى حالات لا توزع إطلاقاً، وتعود كما هى بدون بيع أى عدد من النسخ، لماذا هذه المصروفات بلا داعٍ، ومرة أخرى نكرر نفس ما قلناه عن أهداف تلك الصحف الموضوعية أو الانتهازية، فهى بلا تأثير إطلاقاً، إذن ما الداعى لاستمرارها.

أتصور مثلاً أن أحد رجال الأعمال يقوم بإنشاء قناة تليفزيونية أو صحيفة أو غيرها سعياً وراء مصالح معينة، أو غسيلاً لأمواله، ومن ثم فإن التأثير وعدم التأثير أمر لا يدخل فى حسابه، أما الدولة فهى ليست بحاجة لغسيل أموالها مثلاً، لأن أحداً

لن يسألها عن مصدر تلك الأموال!!.

أرجو أن يدلني أى عاقل أو نصف عاقل عن سبب استمرار تلك القنوات والصحف، فربما كنت غافلاً عن هذا السبب أو متجاهلاً له، أو مؤثُوراً حجبت عنه مصلحة ما من تلك الوسائط فراح يهاجمها ويقدح فيها، وإذا عرف السبب بطل العجب.

قد يقول البعض إن تلك الوسائط هى باب للرزق للموظفين والعاملين والفنيين.. إلخ، وإن إغلاقها يعنى قطع أرزاق هؤلاء، وإذا كان هذا سبباً فالأفضل إعطاء هؤلاء مرتباتهم كاملةً بلا نقصان بدون عمل أفضل من إهدار عمل وأوراق وأفلام خام وساعات بث وغيرها، فعلى الأقل فإن توفير مستلزمات الإنتاج سيوفر القدر الأكبر من المال بعد دفع نفس المرتبات، وعلى الأقل نكون صرحاء مع أنفسنا فلا نعيش فى خداع لا ينطلى على أحد.

* * *

دلالات الانتخابات الإسرائيلية

ينبغي بالطبع أن نرصد المجتمع الإسرائيلي في كل تفاصيله، وهذا جزء من الواجب الشرعي والوطني، باعتبار أنّ معرفة ذلك من الواجبات البديهية، ومَنْ عرف لغة قوم أَمِنَ مكرهم، وكذلك من عرف تركيبهم وتوجيهاتهم والتطورات النوعية والكمية في هذا الصدد وآخر المستجدات فيه.

هذا من حيث العموم، ولكن هناك مستجدات ذات طابع خاص حملتها نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

فقد أظهرت النتائج حصول حزب كاديما على ثمانية وعشرين مقعدًا، وهو حزب شارون اليميني، الذي تشكل إثر انشقاقه على حزب الليكود، بينما حصل حزب الليكود بقيادة نتنياهو على سبعة وعشرين مقعدًا، وحصل حزب إسرائيل بيتنا على خمسة عشر مقعدًا، مع ملاحظة أن هذا الحزب تَقَدَّم بصورة أكبر من غيره، بالنظر إلى تاريخه في الانتخابات السابقة " ١١ مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٦ "، وكذا فإن من الصعب تجاهله في أي حكومة مقبلة، سواء كانت بقيادة نتنياهو أو ليفني، ومن ثَمَّ فإن نفوذه اتسع بصورة ملحوظة، وهو حزب قومي متطرف يدعو إلى اجتثاث حماس، حتى ولو استدعى الأمر ضرب غزة بقنبلة ذرية!

كما أنه يرفض حل الدولتين، ويدعو إلى ترحيل عرب ١٩٤٨ إلى خارج إسرائيل، كما أن زعيمه جوزيف ليبرمان كان قد دعا ذات مرة إلى ضرب السد العالي في مصر، وإغراق مصر بالمياه من أسوان إلى القاهرة!!

وهناك حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين، وهو حزب ديني أساسًا، قد تحصل على ١١ مقعدًا.

وكانت المفارقة في الانتخابات متمثلةً في تراجع حزب العمل الإسرائيلي، وحصوله على ١٣ مقعدًا فقط وكان قد فاز في انتخابات ٢٠٠٦ بـ ١٩ مقعدًا، أي أنه فقد حوالي ٣٠% من قوته في ثلاث سنوات.

وكذا حزب ميريتس اليساري، الذي تراجع من ٥ مقاعد عام ٢٠٠٦ إلى ٣ مقاعد في ٢٠٠٩، وهذا معناه مباشرةً أن هناك تراجعًا واضحًا فيما يُسَمَّى باليسار الإسرائيلي، فحزب ميريتس مع العمل حصلا على ١٦ مقعدًا، أي أقل من ١٥% من الأصوات، وفي هذا دلالةٌ نوعيةٌ على تراجُعٍ كبيرٍ في اليسار الصهيوني، وصعودٍ كبيرٍ لليمين الإسرائيلي. وهذا الأمر له دلالاته الخطيرة، ومنها:

نزوع الناخب الإسرائيلي إلى التطرف والعدوان المباشر، وتأييد سياسة المذابح الصهيونية في غزة، ووصوله إلى أقصى حالات الجزع والخوف التي يترجمها في نزوعه نحو اليمين، وفي الحقيقة فإن الإحساس الصهيوني بِقُرْبِ نهاية الصهيونية، أصبح يسيطر على كل إسرائيلي، فالقوات الصهيونية - التي هي الدرع الأخير لوجود إسرائيل - فشلت في القضاء على منظمتين، ينظر إليهما الإسرائيلي باعتبارهما خطرًا وجوديًّا على إسرائيل، وهما: حزب الله في ٢٠٠٦ وحماس في ٢٠٠٩، وهذا معناه أن من الممكن ظهورَ قوةٍ راديكاليه في أي دولة مواجهة، وتقضي على إسرائيل بكتيبة مدفعية فقط تستهدفها عشرة أيام فقط، دون أن يستطيع الجيش الصهيوني القضاء عليها، وهذا معناه نهاية إسرائيل!

لأن فكرة الصهيونية في جانبها اليهودي قامت على توفير ملاذ آمن لليهود الذين اضطهدوا في أوربا والعالم حسب المزاعم أو الحقائق، فإذا أصبحت فلسطين المحتلة " إسرائيل " ملاذًا غير آمن، بل أكثر الأماكن خطرًا بالنسبة لليهودي في العالم كله، فإن فكرة الصهيونية تُنْسَفُ من أساسها، وهذا الإحساس يعرفه المفكرون والإسرائيليون، ويحس الجمهور الإسرائيلي، فيصاب بالتوتر والخوف من المستقبل، وهذا يقود الناخب الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف!

إن نتائج الانتخابات التي أفرزت اليمن بوضوح تعني نهاية " وهم " حل الدولتين، أو فكرة الحصول على بعض الحقوق عن طريق التفاوض، وهذا معناه نهاية مُبَرِّر وجود مجموعة محمود عباس في رام الله، بل إن صائب عريقات نفسه - وهو أحد رجال رام الله - قال تعليقًا على الانتخابات الإسرائيلية: إنها تنسف فكرة

التفاوض، وتنسيق حل الدولتين، وتعيدنا إلى المربع صفر.

إن نتائج هذه الانتخابات تَعْنِي ضعفًا شديدًا في حزب العمل، وهو الحزب التاريخي الذي أنشأ إسرائيل، وحَكَمَها، وربما تكون هذه الانتخابات بداية نهاية هذا الحزب وخروجه من التاريخ والجغرافيا، وهو أَمْرٌ له دلالته المعنوية بالنسبة لإسرائيل وتاريخها ومستقبلها، وكذا له دلالة بالنسبة لحلفاء إسرائيل، خاصةً إدارة أوباما الجديدة، التي تراهن على إمكانية تحقيق نوع من الحل، فإذا كان حكام إسرائيل كلهم من اليمين، فإن فرصة المناورة أمام حلفاء إسرائيل تصبح قليلةً، ولا يمكنهم استخدام أسلوب الخداع التقليدي في إقناع العرب؛ لأن أطروحات اليمين الصهيوني لا تسمح بأي هامش من الخداع والمناورة، فهم مثل الذئاب، يعلنون عن نوايا القتل وشرب الدماء دون مواربة، وهذا يُحْرِجُ المعتدلين العرب، ويُضْعِفُ قدرة أوباما، وحلفاء إسرائيل عمومًا على المناورة.

وإذا كان لابد من قراءة موضوعية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، فإن على معسكر الاعتدال العربي أن يعرف أن أطروحته قد أفلست، وليس هناك طريق سوى التَّوَحُّد خلف خيار المقاومة، ووضع المصلحة الفلسطينية والعربية والإسلامية فوق الإحساس بالذات، أو الدخول في مهاترات الحسابات الشخصية، أو الأمراض النفسية، أو الثأر الجاهلي من بعضنا لبعضنا!

* * *

رسالة مفتوحة إلى الأستاذ مهدى عاكف

فتحت مسألة رغبة الأستاذ مهدى عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين فى التقاعد وعدم قبول التجديد له ست سنوات أخرى فى رئاسة مكتب الإرشاد الإخوانى كما تسمح له اللائحة بذلك، فتحت الرغبة لدى ولدى غيرى لمناقشة عدد من المسائل المتصلة بالإخوان المسلمين، ليس لأننى عضو بالإخوان المسلمين، ولا لكونى من المتعاطفين معها، ولكن لأن الإخوان المسلمين فى مصر هى القوة الرئيسية فى الشارع المصرى وربما الوحيدة على اعتبار أن الحزب الوطنى يرتبط وجوده بالسلطة فإذا تخلت السلطة عنه لأى سبب تلاشى فوراً مثل الفقاعة، وليس له جذور تنظيمية ولا فكرية فى الشارع المصرى بالطبع، ومن ثم فإن أى تغيير أو تطوير داخل الإخوان سوف يؤثر بالضرورة على مستقبل العمل السياسى فى مصر.

بداية فإن تلويح المرشد بالتقاعد ليس الأول من نوعه، فلقد تكرر عدة مرات فى السنوات الأخيرة، وما لم ينفذ المرشد هذا الأمر، فإن الناس لن تأخذه بعد ذلك على محمل الجد، وهو أمر يضر بمصداقية المرشد والجماعة التى يحرص المرشد على رفع شأنها بالضرورة.

حسب المعلن والمنشور فإن المرشد قال ذلك فى إطار الخلاف على ترشيح نائب ثالث للجماعة، حيث إن له رأيا خاصا يختلف عن القوى المستنفذة داخل الجماعة، وأنا شخصياً لا أقبل ولا أريد أن أسير وراء هذا التفسير، لأنه يسحب الأثر الجيد لإمكانية تقاعد المرشد ضارباً بذلك المثل والقدوة للحكومة التى ينتقدها ولكل الأحزاب السياسية على حد سواء، ومن ثم فإننى أرغب أن تكون هذه الرغبة لدى المرشد رغبة حقيقية لا علاقة لها بالخلاف حول قضية بعينها، وبالتالى تحدث نوعاً من التراكم الإيجابى فى الحياة السياسية المصرية عامة وفى جماعة الإخوان خاصة.

لو كنت مكان المرشد، ومن باب الحرص على مصر والإسلام والإخوان، لتمسكت بالتقاعد حتى قبل نهاية الست سنوات الأولى، حتى أحقق أكثر من هدف.

فتقاعد المرشد لضخ دماءً جديدة هو أمر فى مصلحة الجماعة ومصلحة الحركة السياسية المصرية.

وهو رسالة الى كل الأحزاب السياسية وللنظام المصرى أن من الضرورى أن يتم التجديد باستمرار، بل إننى أدعو المرشد إلى طلب التقاعد مشفوعاً بالرغبة فى جعل منصب الإرشاد لمدة سنتين فقط لا تتجدد مطلقاً، بل إننى أدعو بهذه المناسبة كل الأحزاب والقوى السياسية إلى استخدام هذا التقليد، فلا يظل رئيس الحزب الى الأبد حتى تحدث نوعاً من النشاط الداخلى لتلك الأحزاب التي كادت أن تموت.

أدعو المرشد أيضاً الى تغيير لفظ المرشد الى لفظ أخر، فلا يرتبط الاسم بنوع من القداسة، يمكن أن يكون رئيس المكتب السياسى مثلاً وكذا تغيير اسم مكتب الإرشاد إلى اسم آخر، وبديهى أن مجرد تقاعد المرشد بدون سبب خارجى يحمل فى طياته رسالة مدنية، وهى أن الإخوان ليسوا فرقة دينية جديدة، بل هى حركة سياسية أو اجتماعية بشرية تستلهم الإسلام وهذا حقها وحق الآخرين عليها.

إن ما أقوله بخصوص الأستاذ عاكف لا علاقة له بموقفى من الإخوان المسلمين، أو موقفى منه شخصياً، فموقفى منه - وهو مجرد إحساس - أنه رجل جيد وأنه أفضل عناصر الإخوان الآن على الإطلاق، ومن ثم فإن دعوته لتنفيذ هذا الأمر هو فى مصلحته ومصلحة الجماعة التى يجمعنى بها حب الإسلام ومصر والعرب والحرية وغيرها من المعانى التى لو رشدت حركة الإخوان بشأنها، ونظراً لشعبيتها الكبيرة فإن أمور إيجابية كثيرة سوف تتحقق.

إنه من باب الأمانة، فإننى أرى أن الإخوان معوق كبير حتى الآن للتطور السياسى المصرى، فلا هى تقوم بواجبها فى النضال السياسى ولا تترك الميدان مفتوحاً أمام الآخرين الذين عليهم إن أرادوا تجاوزها فى هذا الصدد أن يواجهوا قبضة النظام ونفوذ الإخوان فى الشارع معا، وأذكر الإخوان والأستاذ عاكف بأن الناس قد جاعوا بالمعنى الحقيقى للجوع وليس المجازى، ولم تفعل " الإخوان

المسلمين " شيئاً، وعطش الناس بالمعنى الحقيقى للعطش ولم تفعل الإخوان شيئاً، الناس تتعذب فى الأقسام والشوارع والسجون وظهر الفساد فى البر والبحر، وغرق الناس فى العبارات وعلى شواطئ الهجرة غير الشرعية ولم يفعل الإخوان شيئاً، وما داموا هم القوة الرئيسية أو الوحيدة فى الشارع، ومن ثم الأقدر على النضال من أجل الناس فإنهم بمعنى من المعانى قد خانوا الناس، والأفضل أن يقوموا بدورهم أو يذهبوا إلى بيوتهم، فالناس لم تعطهم تفويضا بمجرد الاسم والسمعة أو لصلة نسبة أو قرابة أو وراثة، أو كواجب دينى لأنهم شعب الله المختار مثلاً بل تطلعاً، لأن يخوضوا معهم معركة الحرية والحياة الكريمة.

تحية إلى الأستاذ الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح

طالعت الحوار المنشور مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح فى جريدة اليوم السابع عدد ٢٠٠٩/٣/٣١ وأعجبنى تواضعه حين أكد أنه لا يتطلع إلى منصب المرشد لأنه أقل من ذلك، وهذا أمر محمود له، وإن كنت أختلف معه فى مسألة أنه أقل من ذلك، فلربما كان من أفضل جيل الإخوان الذى ينتمى إليه، ولكن المشكلة من وجهة نظرى ليست فى عدم كفاءة الرجل للمنصب، ولكن لأن تركيبته الفكرية والسياسية فى الحقيقة ليست إخوانية، بل هى ليبرالية فى ثياب إسلامية، ومن ثم فان المكان الأفضل له هو فى حزب الغد مع صديقى السابق الأستاذ الدكتور أيمن نور.

* * *

روبرت موجابى

كنت من أشد المعجبين بتجربة الكفاح لشعب زيمبابوى بقيادة الرئيس روبرت موجابى، سواء فى فترة الكفاح ضد الاستعمار، أم بعد رحيل الاستعمار وحصول زيمبابوى على استقلالها، ثم الصراع بين تيارين داخل زيمبابوى، الأول بقيادة روبرت موجابى - الرئيس الحالى - والثانى بقيادة جوشوا تكومى، كان الصراع بالطبع يدور حول الطريقة التى من المفترض أن تتم بها إدارة زيمبابوى، بالطريق الاشتراكى أم بالطريق الرأسمالى أو بلغة أخرى بطريق حصول الزيمبابويين على الثروات وتأميم ممتلكات البيض أم بنوع من المصالحة مع الاستعمار السابق وترك ممتلكات المستوطنين البيض لهم،لم يكن التأييد للطريق الأول نزعة اشتراكية لى - لا أنكرها - بل نوع من الانحياز للعدل ذلك أن المستوطنين البيض فى زيمبابوى كانوا قد استولوا على عدد هائل من المساحات المزروعة - أراضى استصلحوها - ولم يكن ذلك حقهم، بل هى أراض وثروات شعب زيمبابوى، استولى عليها البيض عن طريق الإدارة الاستعمارية.

وسواء كانوا قد بذلوا فيها جهوداً إصلاحية أم لا، فهذا لا يخرج أصل الموضوع عن كونها أراضى شعب زيمبابوى، وسواء كان ذلك لصالح الاقتصاد، أم ليس لصالحه، ومن وجهة نظرى أنه لصالح حفنة قليلة من المستوطنين وعملائهم، أياً كان الأمر، فإن ما قام به الرئيس موجابى من تأميمه لتلك الأراضى هو حق طبيعى لشعب زيمبابوى، وإن كان قد تأخر فى ذلك كثيراً، وكانت هذه المسألة هى السبب الحقيقى فى الحملة الغربية ضد روبرت موجابى، كنت متعاطفاً دائماً معه فى تلك المسألة وكتبت أيامها مؤيدا موقف الرئيس موجابى.

ولكن مع هذا فالإنجاز الذى حققه موجابى لا يعنى أنه أصبح مالكاً لزيمبابوى يتحكم فيه كيف يشاء، ولا يعنى توزيع تلك الأراضى على

أعضاء الحزب الحاكم لأننا نستبدل مستوطنين بيض بمستوطنين سود، ولا يستوجب الكم الهائل من الإهمال والفساد والذى تفشى فى زيمبابوى، كان من الفروض أن تصبح زيمبابوى دولة ديمقراطية يتم فيها تبادل السلطة وألا يصبح روبرت موجابى وصياً عليها ويزور الانتخابات ويديرها كأنها مملكة هو ملكها أو مليكها الوحيد.

النتيجة والخبرة أن الزعماء الوطنيين إذا تشبثوا بالسلطة فإن الفساد سينتشر، وسيتحول النضال التاريخى إلى لعنة ونقمة على كاهل الشعوب، وفى هذا الصدد فالأمر لا يخص موجابى وحده، بل هناك الكثير من تجارب الشعوب تؤكد هذا، ويجب ألا يكون تعاطفنا مع الإنجازات الوطنية بديلاً للديمقراطية وحقوق الإنسان، أو تدفعنا إلى السكوت على ممارسات الاستبداد فى أى مكان وزمان.

* * *

سادة الحرب الاقتصادية

اسم الكتاب: سادة الحرب الاقتصادية - الإقطاعيون الجدد إمبراطورية العار.

المؤلف: جان زيجلر.

ترجمة: د / هالة منصور عيسوي.

الناشر الفرنسي: poche de livre le.

سنة النشر: ٢٠٠٩.

عدد الصفحات ٣٢٣ صفحة ١٧ x ٢٤ سم.

هذا الكتاب هو دعوة لمناهضة الرأسمالية باعتبارها السبب الرئيسي لشقاء العالم، وجوع الإنسان، والتسبب في كوارث الموت وسوء التغذية وانتشار الأمراض والطريق إلى كل أنواع التهلكة، وأن هذه الكوارث تتم عن عمد، فهي حرب اقتصادية وأحياناً عسكرية بالمعنى الحقيقي وليس المجازي يدبرها ويقودها السادة الإقطاعيون الجدد، ومن ثم فهي تستحق حرب مضادة ينخرط فيها كل سكان العالم المتضررين من آثار تلك الرأسمالية والعولمة، وهم أغلب سكان العالم تقريباً، يقول المؤلف أنه في بلاد نصف الكرة الجنوبي تمتلئ المدافن الجماعية بضحايا الأوبئة والجوع يوماً بعد يوم، بينما يعاني الغرب من البطالة، ويعمل التخلف الاقتصادي على الزج بالبشر في سجن كبير، فهو يسجنهم في وجود يائس، الهروب منه مستحيل، والمعاناة لا نهائية، ولا تستطيع إلا قلة قليلة نشر قضبانه والهروب، وهو سجن أبدي يأخذ حلم الحياة الأفضل فيه ملامح حلم مستحيل، وتعتبر فيه الكرامة الإنسانية وهماً وألم الحاضر أبدياً ولا يسمح بأي أمل.

المؤلف جان زيجلر هو مفكر فرنسي منخرط في حركات مقاومة العولمة ويعكس أراء هي أقرب إلى الاشتراكية المثالية، والكتاب يقع في ٣٢٣ صفحة من القطع المتوسط، وهو يضم خمسة أبواب هي الحق في السعادة، أسلحة الدمار

الشامل، الاستنزاف والتضامن، سبل التحرر، عودة النظام الإقطاعي، بالإضافة إلى تمهيد وخاتمة.

تحذير من عودة الإقطاع:

على عكس التسلسل الماركسي المعروف والصاعد من الرق إلى الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الشيوعية، وغير القابل للعودة إلى الخلف، فإن المؤلف جان زيجلر يحذر من عودة الإقطاع من جديد على أساس أن تصبح علاقات سخرة وعبيد وأمراء، وهو ما يتم الآن عن طريق التحكم من السادة الإقطاعيون الجدد كما يسميهم جان زيجلر في الأسعار والديون والحروب ومن ثم إخضاع العالم كله لنوع من الرق الجماعي.

يقول المؤلف تعتبر الاختيارات محدودة في النظام الرأسمالي النهاب الذي يزدهر على حساب تجويع الشعوب وتكبيل الدول الفقيرة بالدين، فإما أن يتصرف الحاكم الكوني بإنسانيته - وهذا غير واقعي - ويدمر إمبراطوريته، أو ينساق من الشيطان ويتصرف بشراسة وجشع - وهذا يحدث فعلاً - فتسقط جثث الفقراء تحت قدميه، ولا يوجد أي خيار آخر فمن الصعب على الحكام الكونيين - الإقطاعيون الجدد - أن يختاروا طريق التعاطف مع الشعوب الفقيرة.

ويعرض المؤلف في هذا الصدد عدداً من أساليب الإقطاعيين الجدد للتحكم في الشعوب عن طريق زيادة أسعار المنتجات الرأسمالية وخفض أسعار الخامات التي تنتجها الشعوب الفقيرة، ومن ثم زيادة الديون على الدول الفقيرة باستمرار، وكذا تعويض النقابات العمالية باضطراد وتحدي القوانين في جميع أنحاء العالم بوقاحة والإفلات من العقاب رغم ارتكاب كل الجرائم وخرق مبادئ حقوق الإنسان.

دعوة إلى الثورة ولكن:

يقول المؤلف في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين توجه إلى الإنسان إهانة بالغة لم يكن تخيلها ممكناً منذ خمس سنوات فقط، ولا يتحمل هذه

الإهانة أي دولة قومية أو أي منظمة فوق قومية أو أي حركة ديمقراطية، فقد أحكم أمراء الحرب الاقتصادية السيطرة على الكوكب، فهم يهاجمون الدول وسيادتها ويعارضون السيادة الشعبية ويدمرون الديمقراطية ويتلفون الطبيعة ويدمرون الإنسان ويقضون على حقوقه، إنهم يحاربون جذرياً حق الإنسان في البحث عن السعادة، ولا تستطيع أي سلطة معارضة أو أي دولة أو أي نقابة التصدي لقوتهم الساحقة.

ويرى المؤلف بنفسه ونقلاً عن آخرين يشاركونه نفس الرأي أنه لا يوجد شيء مشترك بين الشعب وأعدائه إلا السيف، السيف الذي يفرق ويقطع، بيد أن الحق في السعادة، وفي الكرامة وفي الغذاء وفي الحرية هو جوهر الإنسان نفسه، هو ما يجعل من الإنسان إنساناً، وأن الحق في الحياة واحد وأساسي ويعني كل إنسان لمجرد أنه إنسان.

ويضيف المؤلف داعياً إلى الثورة قائلاً " ما العمل إذن تجاه استغلال الحكام الكونيين والعنف الذي يثيره أتباعهم وسخريتهم من حق الإنسان في البحث عن السعادة، يجب أن يبدأ الناس في الثورة من جديد لأن هناك تناقضاً جذرياً بين العدالة الاجتماعية الكونية وبين السلطة الإقطاعية أياً ما كانت، ولذلك تظل الحرب بينهما دائمة، لا يمكن للإنسان أن يقهر الوحدة واليأس أو أي ألم من الآلام الكثيرة التي يتعرض لها إلا بالثورة عليها ".

ولكن المؤلف لم يحدد لنا أي طريق لهذه الثورة، فهل هي هبات عفوية بلا تنظيم ولا أيديولوجية، ولم يتوجه المؤلف إلى طبقة العمال مثلاً مثل كارل ماركس، بل دعا كل إنسان مظلوم، وهذا بالطبع خروج على الماركسية وهو أمر جيد، ولكن المؤلف لم يقل لنا لماذا فشلت الماركسية ولماذا فشل لاهوت التحرير المسيحي في أمريكا اللاتينية، وهل هناك طريق حضاري وأيديولوجي آخر - خارج إطار الحضارة الغربية وأفكارها وفلسفتها التي ينتمي إليها المؤلف ذاته تصلح أن تكون جذراً ثقافياً لتلك الثورة، وهل تصبح القيم الحضارية الإسلامية مثلاً أن تكون هذا الجذر

الثقافي باعتبار أن المنظومة الحضارية الإسلامية فيها انحياز واضح للفقراء وفيها مخالفة واضحة للطريق الرأسمالي، وفيها أيضاً تحريض على الثورة ورفض الظلم، وهي كذلك منظومة حضارية خارج إطار الحضارة الغربية ومن ثم تصلح لمواجهة الرأسمالية التي هي إحدى إفرازات الحضارة الغربية، ومن ثم فإنها تنتمي لنفس الأرضية الحضارية الأوروبية " التي يسميها المؤلف إمبراطورية العار " وبديهي أن حل المشكلة لا يمكن أن يكون استناده إلى أرضية التفكير التي أفرزت هذه المشكلة، وهناك قول مشهور للعالم الرياضي ألبرت أينشتين أنه إذا أردت حل مشكلة رياضية فلا تلجأ إلى نفس القوانين والقواعد التي أنشأت هذه المشكلة!!.

فضح الرأسمالية وأساليبها:

لعل أحد ميزات الكتاب الرئيسية أنه استند إلى كم هائل جداً من الأمثلة والأحداث التي تفضح الممارسة الرأسمالية ولكن في إطار عاطفي ومفكك وغير منظم، ربما كانت العاطفة تغلب على الكاتب، وربما كانت هذه طريقة معتمدة في الكتابة لإحداث تأثير عاطفي على الناس ليثوروا على الرأسمالية ويناهضونها.

يقول المؤلف أنه في عام ٢٠٠٧ مثلاً لقي ستة وثلاثون مليون شخص حتفهم بسبب الآلام المبرحة أو الجوع أو نتيجة تداعيات بعض الأمراض، وسيلقى آخرون حتفهم بسبب نقص الدواء، أو بسبب أوبئة نجح الطب في علاجها منذ زمن بعيد، كما ستدمر المياه الملوثة تسعة ملايين طفل دون العاشرة، وسوف يحول المسكن غير الصحي والفئران واليأس والقذارة حياة ملايين الأمهات جحيماً، وسوف تقضي البطالة الدائمة أو المؤقتة والخوف من المستقبل على كرامة ملايين من الرجال والآباء.

لماذا هؤلاء ولماذا لا أكون أنا في هذه الظروف، كان يمكن أن تكون الضحية زوجتي أو ابني أو أمي أو صديقي أو أياً من أقاربي أو من الذين أحبهم، هؤلاء

الضحايا الذين يقتلون بعشرات الملايين كل عام، هم ضحايا ما يطلق عليه (بابوف) القوانين الفظة، ولا يفصلني عن هؤلاء الشهداء إلا صدفة ميلادي، والمهمة الأولى لأي رجل ذو فكر محترم، هو نشر هذه المعلومات وتوضيح ممارسات السادة الإقطاعيون الجدد، فهم مصاصو دماء يخشون ضوء النهار كما يخشون الطاعون ويتعاطف المؤلف مع الشباب الإفريقي الذين يتركون بلادهم كل عام ويجازفون بحياتهم من أجل محاولة الوصول إلى أوروبا ويعتبر أن عدم إنقاذ الغرقى من هؤلاء، أو إطلاق الرصاص على من يصل منهم إلى الشواطئ الأوروبية هي جريمة أوروبية تجعل من أوروبا إمبراطورية للعار، يقول المؤلف " إن الإجراءات التي تتخذها الدول الأوروبية السبع والعشرين ضد سيل المهاجرين الأفارقة هي - في حقيقة الأمر - إجراءات حرب بمعنى الكلمة بين هذه القوة العالمية، وبين هؤلاء الشباب الأفارقة من القرويين أو الحضريين، الذين لا يملكون أي وسيلة دفاع، والذين تمتهن حقوقهم في التعليم والتوعية الاقتصادية والعمل والغذاء بأسلوب منظم في بلادهم الأصلية، إن هؤلاء الشباب هم ضحايا لقرارات واختيارات اقتصادية شمولية ليسوا مسئولين عنها، ورغم ذلك فإنهم يُطردون ويطاردون ويهانون عندما يحاولون البحث عن مخرج من أزمتهم من خلال الهجرة ".

العنف الهيكلي – الحرب على الإرهاب:

يرى المؤلف أن الحرب في إمبراطورية العار ليست عرضية بل دائمة ليست حالة مرضية، بل هي المعيار والقاعدة، ليست حالة من غياب العقل، بل هي سبب وجود الإمبراطورية ذاته، ويطلق المؤلف مصطلح " العنف الهيكلي " على هذا النظام الجديد للكون وعلى هذه الممارسات الجديدة، فقد تحولت ممارسة أقصى درجات العنف إلى ثقافة في يومنا هذا، فهي تسود العالم وتظل قائمة، بل إنها أصبحت التعبير العادي للإقطاعيات الرأسمالية في المؤسسات العسكرية وفي عالم الاقتصاد والسياسة حتى أن هذه الممارسة غدت في جوهر النظام العالمي، وبعيداً عن أن تكون ممارسة

العنف الأقصى دلالة على خسوف عارض للعقل.

صارت تنتج آلية نشأة الكون الجديد، وصارت تمثل نظرية مشروعيته، كما أصبحت تنتج شكلاً جديداً ومبتكراً للأنا الأعلى الجماعية والكونية وتدل عليه، وهي تكمن في قلب منظمة المجتمع الدولي، وتمثل هيكله، وبالمقارنة بالقيم المؤسسة لعصر التنوير، فإنها تشير إلى انهيار واضح لتلك القيم، التي يبدو أنها اختفت وبلا عودة.

ويرى المؤلف أن الجماعات الإرهابية نشأت كرد فعل طبيعي للعنف الرأسمالي المنظم، يقول المؤلف " يجب أن نعلم أن البؤس هو منبت إرهاب الجماعات المتطرفة، وأن الذل والخوف والبؤس تمهد الأرض للأعمال الانتحارية وأنه في مقابل إرهاب الدولة ينشأ إرهاب الجماعات الصغيرة ويطرح المؤلف مفارقة بديهية، وهي أن تكاليف الحرب في العام الواحد تصل إلى تريليون دولار، في حين أن ٥٨ مليار دولار فقط أي حوالي ١/٢٠ من ميزانيات الحروب والقواعد العسكرية والإنفاق على التسليح، على حد تقدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لو أنفقت سنوياً ولمدة عشر سنوات تكفي لتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والغذاء المناسب والمياه الصالحة للشراب والبنى التحتية الصحية لكل كائن بشري على وجه العرض، ولكن الحرب العالمية على الإرهاب تعمي أبصار هؤلاء الذين يقودونها، هذه الحرب ليست لها عدو محدد، وليست لها نهاية متوقعة، إنها حرب ألف سنة.

* * *

سبل التواصل بين الإعلاميين والدعاة وعلماء الدين

يمكننا أن نقول أن مستقبل الأمة الإسلامية مرتبط أشد الارتباط بالعلاقة الصحيحة والممارسة الصحيحة والدور الصحيح لثلاثية (علماء الدين - الدعاة - المفكرون ومن خلفهم، وأمامهم الإعلاميون الإسلاميون، والإعلاميون الشرفاء على حد سواء، وإذا اعتبرنا أن المفكرين هم الذين يقومون بدور الرائد، بمعنى كشف الخلل، والبحث عن نقاط القوة، واستشراف الدور الصحيح في الوقت الصحيح، فإن علماء الدين يقدمون التنظير الشرعي والتأسيس المنهجي الإسلامي، لذلك الأمر، ويقوم كل من الدعاة والإعلاميون الإسلاميون بنشر هذا الأمر والدعوة له وحشد الجماهير خلفه، وبكلمات أخرى فإن المفكرين هم المدفعية الثقيلة وعلماء الدين هم المشاة والدعاة والإعلاميون هم الشئون الإدارية من إمداد وتموين ومعنويات وغيرها.

لماذا نقول أن المستقبل مرتبط بنجاح هذه الثلاثية (المفكرون - العلماء - الدعاة)؛ لأن الخبرة التاريخية والنظرة الواقعية تقول: أن نجاح أي عمل اجتماعي أو سياسي أو مقاومة للاستعمار أو مناهضة الاستبداد أو تحقيق التقدم، كان لا يزال مرتبط بالعلاقة الصحيحة بين العلماء والجماهير، فالجماهير لا تتحرك إلا من خلال العلماء، وما دام العلماء يقومون بدورهم ولم يتم عزلهم وانعزالهم عن الجماهير فإن التجارب تنجح والعكس صحيح على طول الخط، وهذا يرجع بالطبع إلى طبيعة التركيبة من ناحية وإلى طبيعة الدين الإسلامي أيضًا، فالناس بداهة هم المنوطون بالتغيير وتحقيق الآمال، وهؤلاء لا يتحركون الآن خلال وجداتهم وهذا أمر طبيعي، فأنت لا تتعامل مع أحجار، والإنسان فيه جزء اجتماعي غير مادي لا يتحرك من خلال قوانين الفيزياء والكيمياء فقط بل يحتاج إلى قوانين علم الاجتماع الذي يختلف من شعب إلى شعب، وأمتنا يشكل الإسلام وجداتها وثقافتها وحضارتها، وهذا أمر جيد بالنسبة لنا، وحتى لو كان أمر غير جيد بالنسبة للآخرين المعادين للمشروع الإسلامي، فهذا لا يغير من الأمر شيء والموضوعية تقتضي الاعتراف به أولاً، وعدم التعالي عليه

ثانيًا مهما كان الموقف منه، ومن ثم فإن أمتنا لا تتحرك إلا من خلال الوجدان الإسلامي، ومن المنطقي والطبيعي أن يكون علماء الدين الإسلامي هم القيادة الطبيعية الشعبية للأمة. ولعل الخبرة التاريخية وأحداث التارخي القريب والبعيد تؤكد أنه طالما كان العلماء هم قيادة الأمة وطالما قام العلماء بدورهم، كان النجاح، والعكس صحيح على طول الخط.

انظر مثلا إلى عملية المقاومة الشعبية المصرية للحملة الفرنسية ١٧٩٨، ١٨٠١.

ثم حملة فريزر ١٨٠٧ والتي استطاعت تلك المقاومة هزيمة الحملتين رغم فارق الإمكانيات، ثم غياب فكرة المقاومة في الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢ لدرجة أن الجيش الإنجليزي دخل القاهرة دون مقاومة بعد أن انهزم الجيش المصري في التل الكبير، في الحملتين الفرنسية وفريزر انهزم الجيش وانتصر الشعب، وفي حملة ١٨٨٢ انهزم الجيش وغابت المقاومة الشعبية، فما هو الذي تغير في الحالتين ؟ إنه العلاقة بين علماء الإسلام والجماهير، ففي الحالة الأولى كان علماء الإسلام هم القيادة الطبيعية للأمة، ولذا كانت الجماهير قادرة على المقاومة، وفي الحالة الثانية كان هؤلاء العلماء قد تعرضوا للتهميش بعد أن ألغى محمد علي استقلال الأزهر ماليًا وإداريًا، وألحَقَ هيئة العلماء بجهاز الدولة، فكانت النتيجة غياب الجماهير عن الفعل.

علينا إذن البحث عن الطريق الصحيح لتفعيل دور العلماء، وذلك عن طريق تحقيق نوع من الاستقلال المالي والإداري عن جهاز الدولة - وهذا بالمناسبة لا يضر الدولة، ولكنه يفيدها، لأنه لو تم الضغط على الدولة مثلا عن طريق النفوذ الأجنبي أو لأي سبب آخر، فإن استقلال علماء الإسلام يحول دون سقوط المجتمع، بل إنه أيضًا يقوي ساعد الحكومات في عملية التفاوض مع الآخرين، وبديهي أن تعدد مراكز القوة في مجتمع خصوصًا إذا كان في حالة ضعف تكنولوجي وتقني أمام الآخرين، يعطي نوعان من القوة والمنعة لهذا المجتمع، الاستقلال المالي والإداري شرط أساسي لتفعيل دور العلماء ومن ثم تقوية المجتمع، وما ينسحب على العلماء ينسحب على

المفكرين الإسلاميين وعلى الدعاة، وبقدر ما على الإعلاميين الإسلاميين.

نعم من المهم وربما الضروري أن تكون هناك روابط وجمعيات تحمي هؤلاء العلماء والدعاة والمفكرين من السقوط تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وأن يكون هناك تمويلاً ذاتيًا لتلك الروابط والجمعيات، عن طريق التضامن بين أعضائها، أو بأي طريقة أخرى، دون التدخل في رأي هؤلاء بطريقة أو بأخرى، من الضروري في هذا الصدد أن تصبح هناك روابط وجمعيات تتمحور حول علماء الإسلام والمفكرين والدعاة، وتحقق نوع من الانتشار الأفقي للقوة داخل المجتمع، ومن ثم يصعب هزيمة هذا المجتمع من الخارج.

* * *

لدينا عدد من المشكلات الحالية والمستقبلية التي ينبغي على العلماء والمفكرين والدعاة الإعلاميين التصدي لها بكفاءة وقوة في نفس الوقت، فبعضها خارجي والآخر داخلي، وليس هناك بالطبع انفصال بين ما هو خارجي أو داخلي.

- التحديات الداخلية.

- مواجهة الاستبداد.

لا شك أن الاستبداد رأس كل خطيئة، وهو مخالف للشرع جملة وتفصيلا، ومن ثم فإن مواجهة الاستبداد فريضة شرعية، ولا تستطيع الجماهير بالطبع أن تواجه الاستبداد تحت قيادات مشكوك في انتمائها للمشروع الإسلامي، أو تعمل وفق أجندة خارجية، بل إن مجرد ظهور هذه القيادات على الساحة يضر بقضية الحرية أيما ضرر، ذلك أنها ترتبط ذلك بالانحياز للمشروع الغربي أو تقليل حدة المواجهة مع إسرائيل، أو تطرح نوعا من النظم هي غير إسلامية أصلا، ومشكوك في أمرها، فمواجهة الاستبداد لا تعني الدعوة إلى الانحلال، ومن ثم فإن نجاح مسألة مواجهة الاستبداد مرتبطة بوجود علماء إسلام موثوقين ينحازون إلى الحرية وفقًا للمنهج الإسلامي ولا يعملون وفق أجندة أجنبية، وهذا يقتضي نوعا من التنسيق بين

المفكرين وعلماء الإسلام والدعاة والإعلاميين، لوضع التصورات الصحيحة للبديل الإسلامي المطروح وللتبشير به ونشره على نطاق واسع، وبيان ما فيه من اتفاق - عرضي - مع غيره من النظم، وما فيه من اختلاف «أصلي وجوهري» وهذا دور الإعلاميين والدعاة وحشد أكبر قدر من التأييد الجماهيري له، ومن ثم تنجح عملية مواجهة الاستبداد، ويتحقق نظام الشورى والحرية الإسلامية دون إفراط أو تفريط.

وفي الحقيقة فإن هناك خبرة تاريخية رائعة في هذا الصدد، فقد تصدى علماء الإسلام دائمًا للاستبداد، وكانوا رواد الحرية والشورى، وفقًا للأثر الإسلامي المعروف «أفضل الجهاد عند اللّه كلمة حق في مواجهة سلطان جائر».

ويحكي الجبرتي أنه في ١٤ من محرم ١٢١٨هـ الموافق ٦ مايو ١٨٠٣ اجتمع العلماء في بيت القاضي، وقرروا تولية طاهر باشا واليًا على مصر بدلا من خسرو باشا، وأرسلو للدولة العثمانية بذلك، وفي ٧ يوليو ١٨٠٣ اجتمع العلماء والقاضي، وعينوا إبراهيم بك قائم مقام، وفي ٧ مارس ١٨٠٤ قاد العلماء ثورة على ظلم المماليك، ونادت المظاهرات ضد البرديسي، وانتهت الانتفاضة بجلاء المماليك عن القاهرة.

وفي أواخر مايو سنة ١٨٠٤ فرضت ضرائب على أرباب الحرف والصناعات؛ فثار الناس وأغلقوا الحوانيت، وذهبوا إلى الأزهر وصعدوا إلى منارته يدعون ويصرخون، وأرسل خورشيد باشا إلى السيد عمر مكرم يطلب تهدئة الحال، وقال رسول الباشا: إنه تقرر رفع الضريبة عن الفقراء، فقال السيد عمر مكرم: إن الحرفيين أيضًا فقراء بعد ما نالهم من القحط والفساد والكساد، واضطر الباشا أن يذعن إلى مطالب الشعب والعلماء، وألغى الضريبة بعد يومين، ونادى المنادي بذلك.

وفي ١٢ من صفر ١٢٢٠هـ الموافق ١٢ مايو ١٨٠٥ حضر الأهالي يشكون إلى العلماء والمشايخ أفعال الجنود، فكلموا الباشا فأمرهم بالكف وترك المنازل لأربابها، فلم يمتثلوا، فكرر المشايخ عليه الموضوع، فقال هم خارجون بعد ثلاثة

أيام، فأضرب العلماء عن إعطاء الدروس، وأغلقت الحوانيت، وزاد الضجيج في الشوارع، وازدادت حركة الناس، واجتمع المشايخ ونقيب الأشراف، وذهبوا إلى بيت القاضي، وطلبوا حضور رجال الدولة إلى مجلس الشرع، وحددوا شكواهم في اعتداء العسكر على الناس وإيذائهم وإخراجهم من بيوتهم، وازدياد الضرائب، ومصادرة الأموال، وغيرها من الأسباب.. وطلب الباشا من المشايخ والقاضي الحضور عنده، فرفضوا، وفي اليوم التالي قرر العلماء عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليًا على مصر على شروط معينة، فقبل محمد علي ذلك، وكان من ضمن الشروط ألا يقرر الوالي «محمد علي " ضريبة إلا بالرجوع إلى المشايخ، وقام الشيخ الشرقاوي والسيد عمر مكرم بإلباس محمد علي جبة الوالي ونادى المنادي في المدينة بعزل أحمد خورشيد باشا وتولية محمد علي، ورفض خورشيد باشا ذلك بدعوى أنه عُين بقرار سلطاني، فلا يصح أن يعزله المشايخ والفلاحون على حد قوله، وتحصن في القلعة، واستمرت الثورة إلى أن نجح الشعب والعلماء في فرض آرائهم وجاء فرمان بعزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي واليًا على مصر.

ولعل من المفيد جدًّا - قراءة بعض تفصيلات تلك الثورة.. ففي أثناء الثورة جاء رسول من عند خورشيد باشا وهو «عمر بك الأرناؤوطي» وقال للمشايخ: كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم، وقد قال اللّه تعالى: {أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ} [النساء: ٥٩] فأجابه السيد عمر مكرم: أولوا الأمر هم حملة الشريعة والعلماء والسلطان العادل، وهذا رجل ظالم (يقصد خورشيد باشا)، وجرت العادة والشرع أن أهل البلد يعزلون الولاة حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإنهم يعزلونه.

ولعل تلك الحادثة تؤكد المفهوم الصحيح للآية المذكورة حول شروط طاعة أولى الأمر، وأن من حق أهل البلد عزل السلطان ذاته أي الخليفة أي أعلى سلطة سياسية إذا سار فيهم بالجور!!

* * *

من التحديات التي تواجه الحالة الإسلامية موضوع تداخل التخصصات وعدم اضطلاع كل إنسان بدوره المسموح له شرعًا والمؤهل له علميًا، فهناك مثلا فوضى الفتوى، ونجد مثلا مفكرين إسلاميين يفتون في قضايا شرعية مع أن ذلك ليس دورهم ولا واجبهم ولا هم مؤهلين له، والفتوى من اختصاص العلماء مثلا، وكذا هناك دعاة يدخلون في مساحات شرعية غير مؤهلين لها، ومن المفروض بداية أن يكون المفكر مثل زرقاء اليمامة يرى الخطر البعيد ويحذر منه، ويجوب آفاق الريادة الفكرية، ويقدم نوعا من الإستراتيجية العامة لمصالح الأمة في تلك اللحظة، وأن يقوم العلماء بالاستعانة بالخبراء في كل مجال بالفتوى وعدم تجاهل الخبراء في هذا الصدد، فتكون الفتوى ناتجة عن لجنة علمية وشرعية مثلاً، وإنشاء مؤسسة للفتوى أو مؤسسات دون أن يحول ذلك دون حق العلماء، كل العلماء، في الفتوى بداية، وأن يقوم الدعاة بتحبيب الناس في الإسلام، والحديث عن الرقائق، وشد الجمهور وراء أفكار صحيحة لمفكرين أجازها العلماء، وبذلك تتم الفائدة.

أكثر من هذا، فإن على العلماء أن يكونوا دعاة للنهضة العلمية وأن ينشئوا جمعيات علمية، فالعلوم في أوروبا مثلا نهضت من خلال جمعيات أهلية، ولدنيا في تاريخنا المعاصر ما يسمح بذلك.. وهناك في الجبرتي ونقل عنه جلال كشك الكثير في هذا الصدد. منها أن العلماء كانوا يدرسون الشريعة والعلوم مثل الفلك والهندسة والطب والصيدلة، ويخترعون الآلات، ويقومون بتأليف الكتب العلمية، بل جاء أهل أوروبا للأخذ من علومهم ويمكن أن تتمحور حول بعض العلماء جمعيات علمية مثلا.

وننقل عن الجبرتي بعضا من ذلك يقول الجبرتي: «في سنة ١١٥٣هـ - ١٧٤٠م مات الأستاذ الجليل الماهر المتقن جمال الدين أبو يوسف، قرأ القرآن وجود الخط، وتوجهت همته للعلوم الرياضية؛ كالهيئة والهندسة والحساب والرسم، وصار له باع طويل في الحسابيات والرسميات وساعده على إدراك مأموله ثروة مخدومه، فاستيقظ واخترع ما لم يسبق به وألف كتابًا حافلا في الظلال ورسم المنحرفات والبسائط،

المزاولة والأسطحة جمع فيه ما تفرق في غيره من أوضاع المتقدمين بالأشكال الرسمية والبراهين الهندسية والتزم المثال بعد المثال وألف كتابًا أيضًا في منازل القمر وعلمها، وغير ذلك واجتمع عنده كتب وآلات نفيسة لم تجتمع عند غيره، وفي وفيات ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م الشيخ عبد السلام مدرس المحمودية، كان إمامًا فاضلا محققًا له معرفة بالأصول، وكان له تعلق بالرياضيات واقتنى آلات فلكية.

وفي وفيات ١١٩٤هـ - ١٧٨٠م «مات الفقيه العلامة الصالح المعمر عبد اللّه خزما الفيومي، تولى الإفتاء، وكانت له معرفة تامة بالفلك والهيئة والميقات وعنده آلات لذلك».

وفي ترجمة الجبرتي لأبيه «درس أشكال التأسيس وتحرير إقليدس والمتوسطات والمبادئ والغايات والأكر وعلم الاغاطيقي والجغرافيا وعلم المساحة، وكان ماهرا في صناعة التراكيب والقناطير واستخراج المياه، وحضرالية الطلاب الإفرنج وذهبوا إلى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم».

ومن التحديات أيضًا ضرورة مواجهة التغريب والتبشير باعتباره جزءًا من مشروع الهيمنة الغربي، ويجب أن يلعب العلماء والمفكرون والدعاة والإعلاميون دورًا في هذا الصدد، وأن يتم التنسيق بينهم في ذلك، وعلى نفس النمط مواجهة المشروعات الطائفية والمذهبية المنحرفة، وكذلك الأطروحات المراوغة من علمانية وتغريبية ومذاهب مستوردة. وأن يتم تحصين الجسم الإسلامي بتقديم المشروع الإسلامي غير الطائفي والمنفتح على العصر، والذي يشفي غليل الجمهور المسلم، بدلا من رفض الأفكار المنحرفة دون تقديم بديل لها من الإسلام ذاته حتي لا يكون ذلك دعاية للانحراف ونشرًا له أكثر منه مواجهة لهذا الانحراف.

وفي إطار آخر يجب تقديم خطاب إسلامي يراعي عقليات وخلفيات غير المسلمين - دون الخروج على الثوابت الإسلامية - وبذلك تقيم الحجة على الآخرين من ناحية وتعطي الفرصة لمن يريد أن يفهم، ونلجم المتآمرين حجرًا في أفواههم، فلا

يجرءون على الإساءة إلى رموز الإسلام وعقائده بسهولة، وإذا فعلوا فلا يكون لفعلهم أثرًا أو قيمة.

وعلى علماء الإسلام والمفكرين أن يقدموا منظومة فكرية بديلة لتحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي في العالم، والناس في أغلبيتهم يتمنون العدل الاقتصادي ويبحثون عنه، وهم متضررون من الرأسمالية العالمية، ويبحثون عن نظام بديل، وإذا كانت الماركسية ولاهوت التحرير المسيحي قد فشلا في تحقيق ذلك لأسباب تتعلق بفساد تلك النظريات، أو فساد الأصل الفلسفي لها المرتبط بالأرضية الحضارية الغربية، فإن، الإسلام كأيديولوجية للفقراء والمستضعفين هو البديل المتاح حاليًا، وبديهي أن مواجهة الرأسمالية يجب أن تكون بقيم نظام مستمد من أرضية حضارية أخرى، والحضارة الإسلامية هي تلك الأرضية المختلفة، وهو أيضًا ناظم صالح لأنه منحاز إلى العدل ومنحاز إلى الفقراء والمستضعفين، وبذلك يكون الإسلام هو الجذر الثقافي للرفض العالمي للرأسمالية بالنسبة للمسلمين كدين وثقافة وحضارة، وبالنسبة لغير المسلمين كأيديولوجية ثورية صالحة.

وبدهي أن على علماء الإسلام ومفكريه تقديم تأسيس نظري لهذا الأمر، وعلى الدعاة والإعلاميين نشر الفكرة والتبشير بها على نطاق واسع وبكل اللغات.

ولعل من أهم التحديات أيضًا ضرورة انحياز مفكري الإسلام وعلمائه ودعاته وإعلامييه إلى العدل الاجتماعي، والدفاع عن كل مظلوم ومضطهد بصرف النظر عن دينه وجنسيته، وبالنسبة لمصر يجب أن يكون موقف من علماء الإسلام ومفكريه ودعاته وإعلاميين ضد كل الظلم والتعذيب والاضطهاد والغلاء والرشوة والمحسوبية والفساد، وفي الأثر الإسلامي «من رأى سلطانًا جائرًا، مستحلا لحرم اللّه، ناكثًا لعهد اللّه، مخالفًا لسنة رسول اللّه، يعمل في عباد اللّه بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بعقل أو بقول، كان على اللّه أن يدخله مدخله».

«ما من مسلم يخذل مسلمًا في موضع تهتك فيه حرمته وينتقص فيه من عرضه

إلا خذله اللّـه في موضع يجب فيه نصرته، وما من امرئ مسلم ينصر مسلمًا في موضع ينتقص فيه من عرضه، وينتهك فيه من حرمته إلا نصره اللّـه في مواطن يحب فيها نصرته».

«لا يقفن أحدكم موقفًا يقتل فيه رجل ظلمًا، فإن اللعنة تتنزل على كل من حضر حين لم يدفعوا عنه، ولا يقفن أحدكم موقفًا يضرب فيه رجل ظلمًا، فإن اللعنة تتنزل على من حضره حين لم يدفع عنه».

وفي الحديث القدسي ما معناه:

«وعزتي وجلالي لأنتقمن من الظالم في عاجله أو آجله أو أنتقمن ممن رأى مظلومًا فقدر أن ينصره فلم يفعل».

* * *

لعل التحدي الأكبر والأهم الذي يواجه المفكرين وعلماء الإسلام والدعاة والإعلاميين الإسلاميين هو التأسيس الفكري والشرعي والواقعي لمشروع المقاومة، باعتبار أن التحدي الرئيس الذي يواجه أمتنا حاليًا هو الاحتلال الأجنبي لبلادنا وخاصة تجاه إسرائيل وأمريكا وغيرهما.

والمقاومة في الحقيقة هي الطريق الوحيد أمامنا وليس أمامنا طريق غيره، وهذه المقاومة بالضرورة إسلامية، ولا يمكن أن تكون غير إسلامية لأسباب موضوعية وجوهرية، وقد فشلت كل المحاولات التي لم تستند على الإسلام في هذا الصدد، ومن هنا فإن وجود العلماء والمفكرين والدعاة والإعلاميين في قلب هذه المقاومة هو فريضة شرعية وضرورة استراتيجية وشرط للنجاح.

لماذا تقول المقاومة ولا تقول الإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو غيرها، ذلك لأننا أمة لن تنهض ولن تتقدم إلا بالجهاد، ولأننا أمة مستهدفة والسيف فوق رءوسنا.. فهل تخدع أنفسنا مثلا، فأمريكا وبريطانيا والحلفاء جاءوا بجيوشهم وإسرائيل تمارس القتل باستمرار، ولأن اللّـه تعالى وضع لنا الحل في القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا

تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾} [المائدة: ٥١ - ٥٢]..

وهذه الآيات تنطبق على حالتنا الراهنة تمامًا، حيث أنه لم يحدث تحالف - فضلا عن موالاة - بين اليهود والنصارى إلا في الآونة الأخيرة، بل كان العداء بين الطرفين هو سيد الموقف دائمًا لدرجة ظهور ما يسمى بالمسألة اليهودية أو العداء للسامية في الفكر الغربي واليهودي على حد سواء، المهم أن هناك الآن موالاة بين الطرفين، والموالاة أعلى من التحالف، ومنطق الذين لا يريدون المقامة ولا القتال ولا الجهاد، ولا الاستشهاد {يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا} [المائدة: ٥٢]، أي نخاف منهم، لأنهم أقوى منا بمراحل.. نعم، هذا صحيح.. هم أقوى منا بمراحل، ولكن لدينا أدواتنا ووسائلنا لخوض المواجهة، بالمقاومة الشعبية التي أثبتت نجاحها، وبسلاح الاستشهاد الذي لم يجدوا له حلاً - ولن يجدوا إن شاء اللّه، وحتى بصرف النظر عن النتائج فإن اللّه طلب منا ذلك وفضح منطق المسارعين فيهم، وبشرنا بأن الفتح أو أمر من عنده سوف يأتينا، ونحن نطرح مشروع المقاومة والمواجهة كحل صحيح، وكفريضة شرعية وكتوجيه قرآني، وكذلك من الناحية العلمية والموضوعية فهو سلاح وطريق وأسلوب أثبت نجاحه.

مشروع المقاومة إذن أثبت أنه يمتلك مقومات النجاح، وإذا أدركنا أن الغرب تفوق علينا تكنولوجيًا، وأنه من المستحيل عمليًا مواجهة آلة الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية والصهيونية بالجيوش أو المؤسسات النظامية، وأن كل التجارب دلت على ذلك، فإن تلك التجارب ذاتها دلت على أن المقاومة الشعبية استطاعت أن تبرز وأن تأخذ مكانها، وهي سوف تحقق نوعًا من التصدي والصمود، يمنع وصول المنحنى الحضاري الإسلامي إلى نقطة السقوط النهائية، والمقاومة سوف تزيد وعي الشعوب بالتحديات التي تحيط بها وتوقظ هذه الشعوب، وتعالج الأجزاء المريضة في الجسد العربي والإسلامي، وبالتالي يزداد هذا الجسد حيوية،

ولا شك أن ذلك سوف يزيد قدرة هذه على انتزاع حقوقها السياسية، ومن هنا فإن مشروع المقاومة هو المقدمة الأولى والصحيحة والجوهرية للإصلاح السياسي، وعلى نفس النمط هو المقدمة الأولى، والصحيح للتقدم الاقتصادي وإشاعة روح الوحدة والتكافل والحيوية والإيجابية، بل سوف يفجر طاقة الابتكار والتكنولوجي أيضًا، وهكذا فإن المقاومة وإشاعة ثقافة المقاومة هو الأسلوب الصحيح شرعيًا وواقعيًا.

ولابد أن تكون المقاومة إسلامية، وإذا بدأنا بتحديد طبيعة الجماعة البشرية التي نحن بصددها، وبدون الدخول في تفصيلات كثيرة، فنحن أمام جماعة بشرية - العالم العربي والإسلامي لها تاريخ وحضارة، ولها ثقافة عميقة جدًا، وبصرف النظر عن إيجابية أو سلبية، تلك السمات الثقافية والحضارية لتلك الجماعة، فإن تلك الجماعة تتأثر بتلك السمات أو من ثم بأن تجاهلها يؤدي مباشرة إلى الفشل، وتكريس الحالة التي تريد علاجها، هذه الأمة إذن إسلامية شئنا أم أبينا، والمكون الرئيس والأساسي لوجدان وثقافة هذه الأمة هو الإسلام كدين وكثقافة وكحضارة بالنسبة للمسلمين «الأغلبية الساحقة»، وكثقافة وحضارة بالنسبة لغير المسلمين داخل تلك الأمة، وهكذا فإن شرط النجاح الأول في أي مشروع هو إسلاميته.

ونحن في الحقيقة أمام أمة هي الأعمق ثقافيًا وحضاريًا بلا استثناء بالنسبة لكل الجماعات البشرية الأخرى «أربعة عشر قرنًا متصلة على الأقل، واتساع جغرافي وامتداد زماني وثقافي وتأثير واضح للإسلام لا تخطئه عين»، ومن ثم فإن وهم تغييب الإسلام والحضارة والثقافة الإسلامية - بوعي أو بدون وعي، كرها أو رغبا - هو قفزة فاشلة في المجهول، ولن تحدث مطلقًا مهما أردنا أو أراد غيرنا، مهما فعلنا أو فعل غيرنا، أنها محاولة محكوم عليها بالفشل، ونتيجتها الحتمية ضياع الوقت والجهد، ومسخ ذلك الكيان جزئيًا، ومن ثم تعطيله عن التصدي الصحيح والكفء للتحديات والأمراض، وهذا بالتحديد هو السبب الأساسي لفشل كل مشروعات النهضة على الأساس غير الإسلامي «العلماني الليبرالي، العلماني القومي، العلماني

الاشتراكي بكل درجاته»، والنتيجة هي ما نشاهده الآن من نتائج تلك المحاولات التي استقطعت من عمرنا وجهدنا الكثير بلا طائل، بل نتيجة هي عكس المطلوب تمامًا، الإسلامية إذن هي الشرط الأول لنجاح أي مشروع للإصلاح، ولكن العنوان لا يكفي فلا بد من تحديد ما تحت العنوان، وما بعد العنوان، لابد من خطة إستراتيجية وتكتيكية لتحقيق ذلك، وهذا دور المفكرين والعلماء والدعاة والإعلاميين.

* * *

obeikandl.com

سفارة مصرية فى وادى النطرون

حسب علمى بأن المسيحيين المصريين الأرثوذكس هم مواطنون مصريون، وأن من المفروض من أن لهم كل الحقوق وعليهم كل واجبات هذه المواطنة، وأن أى اعتداء على هذه المواطنة هو أمر مرفوض منا جميعاً كمصريين مسلمين ومسيحيين أرثوذكس وبروتستانت وكاثوليك أيضاً، وحسب علمى أيضاً فإن مصر لم تفتح لها سفارة فى وادى النطرون، وإن الكنيسة بكل ما فيها هى داخل السيادة المصرية.

وبداية فإننى باعتبارى مواطناً مصرياً، أعتبر أن الكنيسة المصرية جزء من تراثى الحضارى، وأن شأنها شأن مصرى أيضاً ويمكن أن أضيف أنها شأن عربى باعتبارها جزءاً من النسيج الحضارى العربى الإسلامى، على حد قول السياسى المسيحى الأرثوذكسى المرموق مكرم عبيد، الذى قال يوماً إنه مسلم وطناً مسيحى ديناً. ويمكن لمن شاء أن يخالف أو يوافق على هذا الرأى، دون أن ينقص ذلك شيئاً من أن الكنيسة المصرية تهم كل مصرى أياً كان دينه ومذهبه.

ومن رأيى كمواطن مصرى دون أن أفرض رأيى على أحد، أن الكنيسة المصرية ذات تراث متميز، خاصة فى موضوع الاستقلال تجاه الكنائس الأخرى، وموضوع عدم خلط المسائل الدنيوية بالمسائل الروحية، وانفرادها فقط بالشأن الروحى المسيحى، وأنها قدمت الشهداء طوال تاريخها للحفاظ على هذين التميزين، ولكن أن تتحول الكنيسة إلى مؤسسة سياسية، فهذا عين الخطأ - حسب رأيى بالطبع، وإنه يقسم مصر إلى قسمين أو حزبين.

حزب بقيادة الكنيسة وحزب بقيادة رئيس الجمهورية، لأن السلطة السياسة فى الإسلام لولى الأمر وليس للعلماء أو شيوخ الأزهر، وهو أمر خطير بالنسبة للقطاع المسيحى من المصريين، لأن طاعة ولى الأمر فى الإسلام غير واجبة ولا ملزمة إلا بشروط معينة، ولكنها فى حالة الكنيسة واجبة بل جزء من الإيمان ويمكن مثلاً للمسلم أن يخالف فى الرأى شيخ الأزهر ولا يشعر بالإثم، أما بالنسبة للمسيحى فإنه إن

خالف الكنيسة يخرج من الملكوت!!

أياً كان الأمر، فإن محاولة وأد الفتنة الطائفية، والحفاظ على النسيج الوطنى مرتبط أشد الارتباط بكف الكنيسة عن التدخل فى الشأن السياسى، وأن تترك المشاكل السياسية والاجتماعية للمسيحيين - إن وجدت - للمجتمع المدنى، وهذا بالطبع لا ينفى وجود أسباب أخرى للفتنة!! يمكن أن يكون المسلمون هم السبب فيها أو الحكومة أو الشرطة أو الجماعات الإسلامية أو غيرها.

هذا الكلام بمناسبة التصريحات الأخيرة للبابا شنودة التى قال فيها " إنه لن يخضع للقانون المدنى، بل لتعاليم الإنجيل فقط، وإنه يرفض رقابة الدولة على أموال الكنيسة " وهى تصريحات فى غاية الخطورة، ونحن لن نقضى عليها ولكن نتساءل فقط، ما موقف القوى الدينية المصرية والعربية والعالمية التى تقيم الدنيا وتقعدها إذا قال أحدهم إنه ينبغى أن يكون الإسلام هو المرجعية، أو الإسلام هو الحل، أو أنه لا يلتزم إلا بتعاليم القرآن الكريم، وما رأى هؤلاء السادة فى إخراج الدولة من الرقابة على أموال الكنيسة، هل الكنيسة أصبحت دولة داخل الدولة، وأن من المفروض إقامة سفارة لمصر فى وادى النطرون.

* * *

سنة وسنتين

لن نكِل، ولن نمل من تكرار مناقشة مشاكل التعليم فى مصر، ذلك أنها مشكلة تتصل بكل الأسر المصرية على الإطلاق، ولا شك أن أى قرار غير مدروس فى هذا المجال ربما يشكل عبئاً ومعاناة لعشرة ملايين أسرة مصرية على الأقل وهو أمر كبير جداً.

ربما تحضرنى هنا مسألة دينية كانت تؤرقنى وتشغل عقلى، وهى أن البعض يعذب فى النار لمدد طويلة تصل إلى آلاف السنين، وكنت أقول لنفسى إن عمر الإنسان - مسئولاً وعاقلاً - يتراوح بين ٤٠ - ٦٠ سنة مثلاً، فكيف يرتكب ذنوباً وأفعالاً تساوى عذاب آلاف السنين، وفهمت بعد ذلك أن هذا الضرر ربما يظلم الملايين ويتسبب فى شقائهم، مما يترتب عليه قصاص عادل تجاه كل واحد منهم، ومن ثم فإن عقابه يستغرق آلاف أو ملايين السنين.

هذا المثال لا علاقة له وليس حكماً على وزير التعليم بالطبع، فالأمر جد مختلف، ولكن نقول لسيادة الوزير إنه قرار غير مدروس، أو لا يراعى ظروف ١٠ ملايين أسرة مصرية على الأقل، ويتسبب لهذه الأسر فى معاناة سوف تتم محاسبته عليه أمام الله وهو عقاب كبير أو صغير، ولكنه يتضمن المقابل لعشرة ملايين أسرة على الأقل، فهل السيد الوزير مستعد لتحمل معاناة عشرة ملايين أسرة أمام الله.

هذا لا يعنى أننا نحكم على قرارات الوزير بالخطأ أو الصواب، فهذا مجرد رأى ربما يكون صائباً أو خاطئاً - الله تعالى أعلم - والله وحده هو الذى يحاسب ويعاقب، المهم أننا نحذر من باب الحب والشفقة من مغبة التسبب بقصد أو بدون قصد فى معاناة عشرة ملايين أسرة مصرية على الأقل!!

نعود ونؤكد أن ما نقوله ليس الصواب بالضرورة، ولكنه وجهة نظر يجب على وزير التعليم أن يدرسها ويهتم بها، والأمر متروك له على كل حال.

وسبق أن حذرنا أن وضع التقييم بيد المدرس يفتح الباب واسعاً أمام المحسوبية

والرشوة، وحتى لو كان قراراً تربوياً صائباً، فإن ذلك فى المطلق إما مع الواقع المعروف فإنه يؤدى إلى كارثة، وقد نشرت الأهرام فى عدد الجمعة فى الملحق التعليمى ٢٠٠٩/٢/٢٧، أن أكثر من ٩٥% من المشاركين فى استطلاع بهذا الخصوص رفضوا هذا الأمر، ومع ذلك فإن القرار الوزارى صدر باستخدام هذه الطريقة بدءاً من ٢٠١١ بدلاً من ٢٠١٠، وكأن تأخيره سنة سيجعله مناسباً، ولكن الأمل مازال موجوداً، فالوزير قال إن الأمر سيعرض على الرئيس مبارك، ونأمل منه أن يراعى ظروف الأسر المصرية وظروف وأوضاع التعليم ويلغى هذا القرار.

وبالمناسبة ومادام الأمر معروضا على سيادة الرئيس، فإننا نناشده أن يعيد الثانوية العامة كسنة واحدة يتم توجيه إمكانيات التصحيح والمراقبين وإدارة الامتحانات المخصصة لسنتين إلى هذه السنة، فتصبح أكثر دقة.

ومن ناحية ثانية يتم التخفيف من أعباء الأسرة المصرية التى تئن من المعاناة وازدحام البيوت وفواتير الدروس الخصوصية المعروفة.

ومرة أخرى أكرر أن الحقائق التربوية لا تعمل فى الفراغ، ولكنها يجب أن تراعى الواقع، فصحيح أن التقييم على سنتين أفضل من التقييم على سنة وعلى ثلاث سنوات أفضل من سنتين وهكذا، ولكن إذا كانت المدارس لا تعمل بكفاءة والدروس الخصوصية على قدم وساق والبيوت المصرية ضيقة، والظروف الاقتصادية صعبة، فإن الأمر يقتضى مراعاة ذلك.

وأضرب مثالاً على ذلك إذا كان أحد الناس عليه ١٠ آلاف جنيه فقط ويريد شراء سيارة، ومن المعروف هندسياً أن المرسيدس أفضل من الفيات، فهل يذهب إلى شراء المرسيدس بعشرة آلاف جنيه؟ تخيل لو فعل ذلك فسيشترى سيارة منتهية الصلاحية ولن تعمل، ومن ثم يبدأ فى دفع فواتير الإصلاح ويصبح مديناً، وينتهى به الأمر إلى كارثة وليس أمامه بالطبع سوى شراء سيارة صغيرة معتدلة تؤدى الغرض بالمبلغ الموجود معه،

وهذا لا يعني أن السيارة الصغيرة أفضل من المرسيدس مثلاً، ولكنها الإمكانيات أولاً وأخيراً.

* * *

obeikandl.com

شيخ شريف رئيساً

عندما دخلت القوات الأثيوبية إلى الصومال، كان هدفها الأول هو الإطاحة بحكومة المحاكم الإسلامية الصومالية برئاسة شيخ شريف شيخ أحمد، وقد حققت هذا الهدف بالفعل، وكان هناك دعم مادى وعسكرى أمريكى لتحقيق هذا الهدف، ولكن الغريب والعجيب وإن كان مفهوماً طبعاً أن أثيوبيا ذاتها الآن، وأمريكا والغرب أيضاً، دعموا عودة الشيخ شريف إلى حكم الصومال، بل إن التسوية التى تمت بين المعارضة الإسلامية، جناح جيبوتى وهو برئاسة شيخ شريف طبعاً، وصلت إلى اتفاق بضم ٢٠٠ عضو من هذا الجناح إلى البرلمان، ومن ثم وكتحصيل حاصل، انتخاب شيخ شريف رئيساً للصومال، بل وحصوله على ٢٩٦ صوتاً مقابل ١٢٤ صوتاً لخصمه الذى ترشح أمامه.

وبديهى أن ذلك تم بموافقة أثيوبية وأمريكية واضحة، بل إن القوات الأثيوبية التى انسحبت من الصومال أوائل العام الحالى، نفذت هذا الانسحاب فى إطار خطة متفق عليها تقضى بعودة المحاكم الإسلامية برئاسة شيخ شريف لحكم الصومال.

ما الذى غير الموقف الأثيوبى والموقف الأمريكى والموقف الدولى ١٨٠ درجة.

فبعد أن كان الهدف إسقاط وإزاحة الشيخ شريف، أصبح إعادة الشيخ شريف والمحاكم إلى السلطة. وفى الحقيقة فإن أكثر من سبب قاد إلى هذا الحل غير المتوقع على الأقل لدى أى مراقب غير مدرك للتغييرات التكتيكية والاستراتيجية فى المنطقة والعالم.

بداية فإن المحاكم الإسلامية هى الجناح المعتدل من المعارضة الإسلامية، وفى المقابل هناك منظمات وحركات إسلامية أخرى، بعضها متشدد وبعضها الآخر راديكالى، وهى التى قامت فى معظم الأمر بجهد المقاومة ضد القوات الأثيوبية الغازية، ولها سيطرة واضحة على الأرض، وبما أن القوات الأثيوبية فشلت فى السيطرة، وبما أن الحكومة الصومالية المخالفة فى أثيوبيا بدورها فشلت، فإن البديل

ربما يكون انتصاراً نهائياً لتلك الحركات المتشددة أو الراديكالية، وهذا معناه أن تصبح الصومال مرتعاً للقاعدة أو غيرها من الحركات ذات الطابع الجهادى العابر للدول والقوميات، وهذا خطر على أمريكا والغرب، وكذلك تفكر حكومة الصومال الجديدة فى حالة سيطرة الحركات المتشددة فى تحرير إقليم أوجادين من أثيوبيا واستعادته إلى الصومال، وهو إقليم متنازع عليه بين الصومال وإثيوبيا، ودخلت الصومال فى حروب سابقة من أجل استعادته، وهو حلم صومالى يدغدغ مشاعر كل الصوماليين، وهذا خطر على أثيوبيا وهكذا لم يكن أمام أثيوبيا والغرب وأمريكا إلا تجرع السم، وقبول عودة المحاكم الإسلامية والشيخ شريف إلى حكم الصومال، ومن المعروف أن برنامج المحاكم الإسلامية لا يشتمل على تحرير أوجادين أو غيرها من الأقاليم الصومالية المنتزعة من الصومال لصالح دول الجوار، وكذا فإن المحاكم والشيخ شريف أعلنوا أكثر من مرة أنهم لا يريدون أن تتحول الصومال إلى قاعدة لتحرير العالم مثلاً!!.

من ناحية أخرى فإن ظهور القرصنة الصومالية على نظام واسع وتهديدها للتجارة الدولية، وعدم إمكانية القضاء عليها عن طريق السفن الحربية والأساطيل، لأن هذا أولاً صعب، وثانياً مكلف، والتكاليف المترتبة على ذلك تنسف فكرة التجارة أصلا، كما من البديهى أن القضاء على القرصنة تقتضى وجود استقرار فى الصومال، وحكومة قادرة على بسط الأمر فى ربوع البلاد، وهذا كان قد تحقق بالفعل فى ظل حكم المحاكم الإسلامية، ولذا فإن عودة المحاكم الإسلامية إلى حكم الصومال هو الطريق الوحيد المتاح أمام أثيوبيا والغرب وأمريكا، وهكذا جاء الشيخ شريف رئيساً عن طريق نفس البرلمان الذى كان يعتبره شخصاً مطلوباً للعدالة.

ولكن الحقيقة، أن كثيراً من الأمور قد تغيرت فى الصومال والمنطقة والعالم، وأن عودة المحاكم إلى حكم الصومال لن يكون بحد ذاته طريقاً

للاستقرار، فربما تقرر القوى الراديكالية أن تستمر فى المقاومة وتصر على تحقيق أجندتها المحلية والإقليمية والدولية، وما كان متاحاً وسهلاً من قبل، ربما يصبح الآن صعباً أو مستحيلاً.

* * *

obeikandl.com

عناد أم غيبوبة

صدق أو لا تصدق وإليك المفارقة؛ فقد نشرت صحيفة الأهرام المصرية شبه الرسمية فى عدد ٢٨ فبراير ٢٠٠٩ فى الملحق التعليمى بالصفحة الأولى ما يلى:

" الخوف والقلق يسيطران ويحيطان بجميع أراء المشاركين فى استطلاع الأهرام " التعليمى " حول التقويم الشامل، وتسجل الإحصائيات والبيانات أن هناك ما يقرب من ٩٥% لديهم يقين بأن المعلمين سوف يجاملون بعض الطلاب فى تقدير درجات التقويم الشامل، وأن هناك ما يقرب من ٣٩% يرفضون هذا النظام نهائياً خوفاً من الظلم "، وقال المشاركون فى الاستطلاع إن الامتحانات التى سوف تجرى بالجامعات لن تكون دستورية لأنها ستزيد الأسر المصرية قلقاً وخوفاً، حيث سيتم عقد امتحانات للثانوية العامة ترهق الأسرة ثم امتحان للقبول بالجامعات سوف تدخل فيه المجاملات، وأنه لا يمكن تقييم الطالب مرتين من أجل الالتحاق بالكليات، ويرى الكثيرون ضرورة أن نكون عقلاء ومتدبرين فى أمورنا وندرس كل كبيرة وصغيرة قبل البدء فى تطبيق نظام معين حتى يأتى بثماره من أجل أجيال جديدة ناجحة وجادة، لديها القدرة على تحمل المسئولية وتطوير المجتمع ودفعه إلى الأمام.

وفى اليوم بعد التالى مباشرة أى الاثنين ٢ مارس ٢٠٠٩، نشرت الأهرام أيضاً فى الصفحة الأولى خبراً يقول " بدء تطبيق النظام الجديد الثانوية العامة عام ٢٠١١، النجاح فى التقويم شرط الانتقال للفرقة الأعلى "، وفى تفصيلات الخبر فى صفحة شباب وتعليم رقم ٢٥ من الجريدة، قالت الصحيفة " انتهت الحكومة من إعداد مشروع تطوير نظام الثانوية العامة الجديد، تمهيداً لتطبيقه على الطلاب المقيدين بالصف الأول الثانوى من العام الدراسى ٢٠١١ - ٢٠١٢، وذلك بدلاً من المقترح السابق ببدء التطبيق عام ٢٠١٠، وينص المشروع على تطبيق نظام التقويم الشامل على طلاب الصفوف الثلاثة، ولا ينتقل الطالب من صف إلى صف أعلى إلا بعد نجاحه، ويشتمل التقويم على الأداء والأنشطة الصيفية، اختبارات مقننة، كما يتم عقد اختبارات قوى فى نهاية الصف الثالث فقط فى مواد اللغتين العربية والإنجليزية

والتربية القومية والدينية، كمادة امتحانية ولا تدخل فى المجموع، ويحصل الطالب على شهادة الثانوية العامة فى حال نجاحه فى التقويم الشامل بما فيه المواد المؤهلة ".

وهكذا فإن القرار صدر بعد يومين فقط من نشر الأهرام لنتائج الاستطلاع الذى رفض فيه ٩٣% من المشاركين موضوع التقويم الشامل. فهل هذا نوع من العناد تقوم به وزارة التربية والتعليم، أم أنها حالة غيبوبة بحيث إنها لم تعرف أن الناس بنسبة ٩٣% خائفون من هذا النظام ورافضون له، وهل ينجح نظام يرفضه ٩٣% من الناس، هذا بالطبع بصرف النظر عن القيمة التربوية لهذا النظام التى لا ينكرها أحد، ولا حتى الرافضين للنظام، ولكن هذه القيمة التربوية لا تعمل فى الفراغ، بل يتم تطبيقها على واقع موجود بالفعل.

ورحم الله الإمام الشافعى الذى كان يغير فتواه - برغم ثبات النصوص طبعاً - من عام إلى عام ومن مكان إلى مكان، ويفتى فى الحالة نفسها فى العراق بغير ما يفتى فيها فى مصر، ويغيرها - الفتوى - بتغير الزمن، ولا شك أن قداسة النص الدينى أكبر من قداسة الحقائق التربوية، إن كانت أصلاً حقائق تربوية وليست مجرد وجهات نظر.

* * *

غزة.. الاستجابة الرشيدة للنهضة ويقظة الأمة

نحمد الله تعالى، الذي لا يُحْمَدُ على مكروه سواه، تألمنا لأهل غزة، وحزنا لشلال الدم المُرَاق في شوارع غزة، وحاراتها، ومفارق طرقها، وتعاطفنا مع الشهداء والجرحى، وكَمِّ الدماء الهائل في غزة الصابرة والصامدة، ولكننا نصبر ونحتسب، ونستخلص العِبَر.

ورغم الألم الهائل، رغم المعاناة، رغم الدم والدموع، فإن ما حدث في غزة قد أيقظ الأمة، وكان الدم هو وشيجةَ الارتباط بين كل شعوب الأمة، وهو الكاشف لمعدن هذه الأمة، تحقيقًا لمقولة أنّ الاستشهاد هو مُحَرِّك التاريخ، وأننا أُمَّة لا تصحو إلا على مطارق الألم.

المظاهرات التي اندلعت بالملايين أحيانا، وبمئات الألوف غالبا، وعشرات الألوف في بعض الأحيان، في كل العواصم العربية والإسلامية، بل في كل المدن والقرى الصغيرة والكبيرة من طنجة إلى جاكرتا، ومن اسطنبول إلى جنوب أفريقا، أكدتْ أننا أمة تستيقظ بالفعل، وأن المارد قد خرج من القمقم، وأن الأمر له ما بعده.

ما معنى هذا الشعور الجارف بالانتماء والتعاطف الذي عَبَّرت عنه جماهير الأمة، في عواصمَ كان البعض يظن أنها غابت عن الوجدان الإسلامي، أو العربي؟ إنه بَعْثٌ للعروبة والإسلام من جديد.

ما معنى أن يذهب الطبيب المصري واليمني والإندونيسي والتركي... الخ إلى غزة تحت القصف والنار، من غير هيبة ولا وجل من الموت؟ إلا أن يكون ذلك مُؤَشِّرًا للعالمية الإسلامية الثانية، وأن وحدة الأمة حقيقةٌ واقعية، رغم الغياب، أو التواطؤ العربي والإسلامي الرسمي!!

ولكن يجب أن نضع الكثير من النقاط على الحروف، تَحَسُّبًا وخوفًا من استجابةٍ غيرِ رشيدةٍ لهذه الصحوة، فيضيع الأمل من جديد، ولأن هذا الأمر

حيوي، فإننا لا بد أنْ نحذر من الوقوع في الأخطاء الفادحة، التي عادةً ما تُضَيِّعُ منجزاتنا، وتعيدنا أحيانًا إلى مربع الصفر، أو ما تحت الصفر.

الحقيقة أن العالَمَ الرسمي كان متواطئًا مع إسرائيل، واستثمرت إسرائيل هذا التواطؤ الرسمي، وكشفت عن كَمٍّ هائل من الحقد والعدوان وانعدام الضمير.

ولكن يجب أيضًا أن تلفت النظر أن هذا الأمر لا يجب أن يقودنا إلى الاستنتاج الخطأ، فلقد تعاطف معنا كل شعوب العالم، حتى في أوروبا وأمريكا، ولم تندلع مظاهراتٌ مُؤَيِّدَةٌ لإسرائيل، إلا عدد ضئيلٌ نوعًا وكَمًّا، كان من اليهود الصهاينة فقط، ولم يتجاوب معهم أحدٌ من الشعوب والعواصم التي تظاهروا فيها، بل إنّ هناك من اليهود غير الصهاينة مَنْ وقف معنا، ورفض ممارسات إسرائيل، وهذا ما يعني أن العالم كُلَّه، غَيْرَ الرسمي، كان معنا، ويجب أن نأخذ هذا في اعتبارنا، فلا يكون خطابنا طائفيًا أو عنصريًا، ولا سلوكنا غير مسئول إزاء هذا كله.

لقد وقف معنا الأحرار في كل مكان، والأحرار في الحقيقة كانوا كل شعوب العالم بلا استثناء، إلا حفنة قليلة نادرة، لذلك يجب أن نؤكد احترامنا لكل الشعوب وتعاطفنا معها، وعدم إلقائها بانفعالات طائشة في المعسكر العادي.

نعم أوروبا الرسمية مثلًا كانت مع إسرائيل، وأمريكا الرسمية كانت مع إسرائيل، بل وصل الأمر إلى حد أن الكونجرس الأمريكي أعلن تأييد العدوان الإسرائيلي على غزة، وأصدر قرارًا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الصاروخية من غزة، والغريب أن القرار صدر بأغلبية ٣٩٠ صوتًا وعارضه خمسة فقط، أي أن كلًّا من نواب الحزبين الديمقراطي والجمهوري قد تواطئوا مع إسرائيل، وكان الديمقراطيون أكثرَ حماسًا

لإسرائيل في هذا الصدد، بل إن زعيمة الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس، النائبة نانسي بيلوسي، عبَّرَت عن موقف شديد الظلم، حين طالبت حماس بالاعتراف بإسرائيل، والتوقف عن إطلاق الصواريخ، وقذائف الهاون على البلدات الإسرائيلية، ونبذ العنف، والتخلص من بنيتها التحتية الإرهابية، وأَصَرَّت على تضمين القرار هذه المعاني! أي: مطالبة حماس بالاستقالة من التاريخ والجغرافيا، والخضوع لسكين الذبح الصهيوني بلا حراك، ونسيت بيلوسي، ونسي الكونجرس شلال الدم الفلسطيني، والدمار الهائل الذي ألحقته آلة الحرب العسكرية الصهيونية بغزة!!

وبديهيٌّ أن الحكومات الأوروبية منتخبةٌ، وأن الكونجرس في أمريكا منتخب، وهذا يعني أن الناخبين - أي الشعوب في تلك الدول - مسئولون عن مثل هذه المواقف، وقد يستنتج البعض من ذلك أن من حقنا إلحاقَ الأذى بتلك الشعوب، ولكن هذا استنتاج خاطئ وجزئي؛ لأن هذه الشعوب وقفت بالفعل معنا، ونحن ندرك أن اللعبة الديمقراطية في الغرب لعبة زائفة، ومن ثَمَّ يجب أن نحترس من أن يقودنا أحد في اتجاه أعمال إرهابية ضد تلك الشعوب، ويجب أن نحذر من هذا بشدة قبل فوات الأوان.

وصحيحٌ أن مناظر الضحايا في غزة تزيد رقعة الإرهاب الإسلامي، وتَصُبُّ المزيد من الزيت عليه، ولكن يجب أن تكون استجابتنا رشيدةً، وغير تلقائية، ولا غريزية، وليست رَدَّ فعل، ولعل هذا هو أهم دروس المعركة على الإطلاق، وأخطر المنزلقات في هذا الصدد.

نفس الأمر وأكثر منه، بالنسبة للحكومات العربية الإسلامية التي تُرَاوِحُ موقفها بين التواطؤ والعجز، وصحيحٌ أن هذه حكوماتٌ غَيْرُ منتخبة في غالبيتها، والمهم هنا أن تكون ردود فعلنا تجاه هذه الحكومات رشيدًا، فلا نصعُفَ مجتمعاتنا بدعوى مقاومة هذه الحكومات، بل تقوى المجتمعات وتضعف الحكومات بالنضال السياسي، وليس العنف.

الاستجابة الرشيدة لتنظيم الأمة: أنْ نَعْمَلَ على إبداع أشكالٍ من التنسيق والوحدة بين شعوبنا، وأن نؤكد على خيار المقاومة، وأن تنبذ الأوهام حول السلام، ويجب هنا أن تحذر حماس التي حصلت على تقدير وحب وتعاطف هائل، من الانزلاق نحو أشكال من المساومات مع إسرائيل، تحت ضغط النظام الدولي، أو العربي، أو الإقليمي، وإن كنا نظن أن ذلك لن يحدث؛ لأن تجربة الصمود في غزة - لا شك - قد قَوَّتْ عزيمة وعقيدة حماس، وليس العكس؛ لأن إسرائيل أصلًا من الغباء، بحيث إنها لن تسمح بذلك والحمد لله رب العالمين.

الاستجابة الرشيدة تقتضي الانفتاح على كل أجزاء العالم، فيصبح المسلمون جزءًا من المعاناة العالمية، والمناهضة العالمية للرأسمالية، والاستكبار، والتحالف الصهيوني الأمريكي، ولا بأس من تقديم الإسلام كأيديولوجية للفقراء والمستضعفين، وكجذر ثقافي للثورة العالمية على الرأسمالية، والنهب والقمع، وفي الإسلام منظومةٌ نظرية تسمح بذلك وتراث حضاريٌّ يمكن البناء عليه في هذا الصدد، خاصةً بالنسبة للعدل الاجتماعي، والتسامح، واللاعنصرية، والانفتاح على الآخر.

وبديهي أن معطيات الاستجابة الرشيدة لليقظة والصحوة التي فَجَّرَها شلال الدم في غزة واسعة، وتستحق المزيد من الاهتمام من المفكرين والباحثين، والحركات السياسية العربية والإسلامية والعالمية.

* * *

فلسطين في الشعر المصري

اسم الكتاب: فلسطين في الشعر المصري

المؤلف: د / محمد سالمان

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - مصر

سنة النشر: ٢٠٠٩

لم ينقطع الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية، الاهتمام السياسي والعسكري والثقافي والفني، ويمكننا أن نعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية ومحورية بالنسبة لمصر، حكومة وشعباً، وإذا كان للحكومات حساباتها، فإن للشعوب وجدانها، ومن ثم فإن التضامن الشعبي المصري مع القضية الفلسطينية كان عالياً دائماً بل إن كثيراً من حركات الاحتجاج والثورات والانتفاضات المصرية ارتبطت بشكل ما بالموضوع الفلسطيني، ومن ثم فإن هناك علاقة جدلية بين الداخل والخارج في هذه القضية، فالأوضاع الداخلية المصرية تؤثر على الموقف المصري من القضية، وتؤثر القضية بدورها على الأوضاع الداخلية المصرية.

ومن الطبيعي أن يكون الفن عموماً، والشعر خصوصاً مرآة لهذه العلاقة الجدلية والشعر العربي عموماً واكب وساهم وأثر في القضية الفلسطينية، أما الشعر المصري فيندر أن يوجد شاعر مصري في المائة عام الأخيرة لم يكتب عن القضية الفلسطينية أو ينفعل بها، الاهتمام الشعبي المصري بالقضية الفلسطينية له أسبابه الموضوعية، دينية " إسلامية ومسيحية " وقومية ووطنية وإنسانية، فضلاً عن تأثر الأمن القومي المصري بمعادلات الصراع مع إسرائيل، ومن هنا فإنه أياً كان الاتجاه السياسي والأيديولوجي للشاعر المصري، فإنه بالضرورة منحاز إلى القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

* * *

الكتاب الذي نحن بصدده وهو كتاب فلسطين في الشعر المصري له أهمية من حيث الرصد والتحليل والتسجيل للموقف الشعري المصري من القضية الفلسطينية، ومن الواضح أن المؤلف دكتور محمد سالمان وهو حاصل على دكتوراه في الأدب العربي الحديث، وعمل أستاذاً جامعياً وله عدد من المؤلفات - كلها عن الشعر - يتمتع بحس عروبي واضح، وربما كان هذا هو سبب اهتمامه بهذا الموضوع.

يقع الكتاب في ٣٠٤ صفحة من القطع المتوسط، ويضم مقدمة وخاتمة وبابين رئيسيين هما رؤية موضوعية، ورؤية فنية، يضم الباب الأول صورة اللاجئين في الشعر وأبعاد المأساة وشعر الاستنفار والحض على الثورة، القضية بين محاور الحرب ولغة السلام، ويضم الباب الثاني الدرس اللغوي والأسلوبي، في البناء التصويري والصوتي.

وقد استطاع المؤلف أن يرصد الحالة الشعرية المصرية بالنسبة للقضية الفلسطينية على مدى مائة عام تقريباً، بدءاً من وعود بلفور، وانتهاء بأوضاع السلام المصري الإسرائيلي.

وقد رصد المؤلف أعمال عدد كبير جداً الشعراء المصريين الذين كتبوا عن القضية الفلسطينية، مثل إبراهيم عيسى وأحمد زكي أبو شادي، أحمد هيكل، أمل دنقل، جليلة رضا، حامد طاهر، حسن فتح الباب، سعد ظلام، شوقي هيكل صابر عبد الدايم، عامر بحيري، عبد الرحمن الشرقاوي، عبد العليم عيسى، عبد العليم القباني، عبد المنعم يوسف عواد، عبده بدوي، عفيفي محمود، على الجارم، علي محمود طه، فاروق جويدة، قاسم مظهر، كامل أمين، محمد الأسمر، محمد التهامي، محمد حوطر، محمد عبد الغني حسن، محمد علي عبد العال، محمد كامل إمام، محمد مصطفى الماحي، محمود أبو الوفا، محمود حسن إسماعيل، محمود الخفيف، محمود غنيم، محمود محمد صادق، محمد محمد صادق، مصطفى بهجت بدوي، هاشم الرفاعي، الورداني ناصف، يوسف خليف.

ومن الملاحظ أن المؤلف رصد الأعمال الشعرية المنشورة، ولجأ إلى بعض المخطوطات التي لم تنشر مثل ديوان إبراهيم عيسى "مع الأيام " ورشاد يوسف " وإسلاماه "، محمد الحساني حسن عبد الله " من وحي الوافر وقصائد أخرى ". الأمر الذي يدل على مدى الجهد الذي بذله المؤلف في إعداد الكتاب.

اهتمام شعري مصري مبكر:

اهتم المؤلف في بداية الكتاب، بوضع لمحة تاريخية عن فلسطين، وعن قضية الصراع والاحتلال خصوصاً، وأثبت المؤلف فيها عروبة فلسطين، ومدى الظلم الفادح وازدواج المعايير فيما يخص ظروف الاحتلال، كما يرصد الأوضاع السياسية والديموجرافية التي مرت بها القضية. وأبعاد المؤامرة الغربية الأوروبية على العالم الإسلامي والعربي وفلسطين.

ولعل من المفيد هنا أن نرصد مع المؤلف، مدى الاهتمام الشعبي المصري المبكر جداً بالقضية الفلسطينية، حيث واكب الشعر المصري الموضوع منذ وعد بلفور ٢ نوفمبر ١٩١٧، فالشاعر المصري أحمد محرم نظم قصيدة طويلة رصد فيها وعد بلفور " الذي أسماه الوعد المشئوم " وفي مطلع تلك القصيدة يقول الشاعر أحمد محرم:

بلفور بئس الوعد وعدك للألي ::: جعلوك للأمل المخيب سُلماً
تلك الإساءة ما استقل بمثلها ::: في الدهر قبلك من أساء وأجرما

أما محمود حسن إسماعيل فيقول:

يا يوم بلفور وشؤمك خالد ::: ما ضر لو أخلفت هذا الموعدا؟!

وفي الحقيقة فإن هذا الاهتمام الشعري المصري بالقضية، المبكر جداً، كان أمراً طبيعياً، بالنظر إلى عمق الوجدان الديني المصري وانفتاح الثقافة المصرية على العروبة والوطنية بصورة عامة، ولم يقتصر الأمر بالطبع على كل من الشاعرين محمود حسن إسماعيل وأحمد محرم، بل إن المؤلف يرصد وينقل أبيات الشعر

والقصائد التي نظمها عدد كبير من الشعراء المصريين بمناسبة وعد بلفور مثل علي محمود طه، ومحمد كمال إمام، محمود محمد صادق، عفيفي محمود وغيرهم.

وقد تضمنت تلك القصائد معاني قديمة لا تزال موجودة حتى اليوم مثل المؤامرة الغربية على الإسلام، ازدواج المعايير الغربية، وضعف العروبة والإحساس العربي لدى الحكام العرب والدعوة إلى الجهاد، باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لمنع ضياع فلسطين. والدعوة إلى وحدة العرب والأخذ بأسباب القوة.

واكب الشعر المصري بعد ذلك مراحل النضال الفلسطيني وتفاعل مع القوى المجاهدة المناهضة للاحتلال، والرافضة له، وخاصة تلك التي حملت السلاح في مواجهته مثل الشيخ عز الدين القسام ١٩٣٥، ثم الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وغيرها من ملامح النضال والمقاومة.

ويصور محمد الأسمر بعضاً من لمحات النضال الفلسطيني ضد الصهيونية المتحالفة مع الإنجليز قائلاً:

شادت فلسطين الشهيدة صرحها ::: من قلبها الدامي ومن أفلاذه
لاذ الحمى فيها بأبطال الحمى ::: فمضوا لخير ملاذهم وملاذه

أما الشاعر محمد صادق عرنوس فيسجل بطولة الشيخ عز الدين القسام الذي قاد انتفاضة مسلحة ضد الإنجليز والصهاينة عام ١٩٣٥ قائلاً:

من شاء فليأخذ عن القسام ::: أنموذج الجندي في الإسلام
وليتخذه إذا أراد تخلصاً ::: من ذلة الموروث خير إمام

ويرصد الشعر المصري أحداث ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، يقول الشاعر محمد الأسمر:

أسود فلسطين تحية شاعر ::: وكل فلسطين أسود بواسل
وما أنتم إلا سيوف ملاحم ::: وما حادثات الدهر إلا صياقل

لم يقتصر الاهتمام الشعري المصري في ذلك الوقت بأبعاد النضال الفلسطيني ولكنه واكب كل مراحل وأشكال القضية، فعندما صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ثار

الشعراء المصريون على الأمم المتحدة، والظلم الدولي وازدواج المعايير والتواطؤ الغربي، يقول محمود محمد صادق لمجلس الأمن:

يـــا مجلـــس الأمـــن الـــذي ::: نشـــر الزهـــور مـــع الوعـــود
زيتـــون غصـــنك والأزهـــار ::: في يـــد الأقـــدار ســـود

ويقول في قصيدة أخرى:

يا مجلـس الأمـن العتيـد تحـيتي ::: أشـعلتها نـاراً فـنم بأمـان
بعث المسـيح إلى اليهـود سماحـة ::: لا بـدع إن أرخصـتنا في الشـأن

ثم يواصل الشعر المصري مواكبة الحدث الفلسطيني في معارك ١٩٤٨ فالشاعر أحمد مخيمر يوجه التحية إلى الشهيد عبد القادر الحسيني قائلاً:

نلت الشهادة فاهنـأ أيهـا البطـل ::: بمثل عزمك تبني مجادهـا الـدول

وفي نفس الإطار يقول محمد محمد صادق:

لحـق الحسـيني " الحسـين " ::: زيـن الشـباب وأي زيـن
حـن الشـهيد لجـده ::: فتشـابها في الميـتين

ولم يغفل الشعر المصري عن رصد جرائم الصهاينة في فلسطين، وفي هذا الإطار كتب عدد من الشعراء المصريين بقلوب حزينة وعيون دامعة عن مجازر دير ياسين وكفر قاسم وغيرها ومنهم الشاعر شوقي هيكل الذي قال

اذكروا في الدهر ذكرى كفر قاسـم ::: واذكـروا ياسـين ديـراً لم يسـالم
واذكروا الجسر الذي ظـل يقـاوم ::: واذكروا القدس وفيها الموت جـاثم

اهتمام نوعي وكمي:

يستمر المؤلف في رصد تفاعل الشعر المصري مع الحدث الفلسطيني بعد ١٩٤٨، وإبان هزيمة ١٩٦٧، وانتصار ١٩٧٣، ثم اندلاع الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة التي شكلت جزءاً هاماً من الحدث في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ولكن من الملاحظ أن المؤلف لم يعط الفترة من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٨، حوالي ثلاثين عاماً الكثير من الاهتمام، ولجأ إلى رصد موضوعي للشعر، مثل

موقف الشعر المصري من اللاجئين ومدى تعاطفه مع مأساتهم، وكذا شعر الاستنفار والحض على الثورة، ثم أثر الانتفاضات الفلسطينية على الشعر المصري ويرصد المؤلف عدداً من الملاحظات على الشعر المصري بالنسبة لفلسطين بعد ١٩٤٨ مثل قوله: " من السمات التي تميز هذا الشعر الاتكاء على الدين واستلهام المعاني الروحية "، وقوله: " ربط الشعراء المصريون - أو معظمهم - بين قضية فلسطين وضياع الأندلس من قبل "، وكذا يرصد المؤلف تجاوز الشعر المصري الحدود المصرية إلى الأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية.

الموقف الشعري المصري من السلام بين مصر وإسرائيل :

لعل الشعر المصري كان أحد أهم التجليات التي ميزت بين الموقف الشعبي المصري الذي كان ولا يزال يؤمن بحتمية إزالة إسرائيل وتحرير كامل التراب الفلسطيني، وعدم الجواز في التفريط في أي شبر من الأرض والموقف الحكومي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ وهو موقف له تعقيداته الدولية والدبلوماسية بالطبع، ولعل من أهم موضوعات هذا الكتاب التي ناقشها المؤلف هو موقف الشعر المصري من مسألة السلام بين مصر وإسرائيل بعد توقيع اتفاقية السلام بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية عام ١٩٧٩.

يقسم المؤلف موقف الشعر المصري من قضية السلام إلى قسمين - وهذا طبيعي وبديهي - فالذين أيدوا السلام مثل الشعراء عباس الديب وأحمد فهمي خطاب وإبراهيم عيسى وعامر مجدي وأحمد مخيمر كان منطلقهم الحرص على حقن الدماء، أو أن الإسلام يدعو إلى السلام، وهما مبرران ناقصان بالطبع، فالسلام المزعوم لم يمنع إسرائيل من سفك الدماء، والإسلام يدعو إلى السلام العادل وليس الاستسلام، ويدعو إلى السلام بعد استرداد الحقوق وليس قبلها. كما يرصد المؤلف أن عدداً من هؤلاء الشعراء الذين أيدوا السلام راحوا يمدحون الرئيس المصري الراحل أنور السادات أو بصورة أخرى كانوا يبحثون عن استرضاء السلطة!!.

أما الفريق الثاني الذي رفض السلام مثل الشعراء الحساني حسن عبد الله، مصطفى بهجت بدوي، محمد علي عبد العال، وأمل دنقل، صابر عبد الدايم، وهؤلاء انطلقوا من أن هذا السلام ذل واستسلام ومؤشر لضياع الحقوق العربية، ثم ضرورة الأخذ بالثأر لأبنائنا الشهداء.

يقول الشاعر الحساني حسن عبد الله:

أما السلام الذي لم يحمه سيف ::: فهو السحاب الذي بدده صيف

وأنه لفظاً لا معنى له فيقول:

أما السلام فذا لفظ بلا معنى ::: لأن كلاً على ليلاه قد غنى

ويقول مصطفى بهجت بدوي:

الصلح خير ::: الصلح خير إن يكن خير به
لا أن تسأم الذل تحت نقابه ::: ونصيب وحدتنا بهول مصابه
وتقر شانئنا على أسلابه ::: ونجيب قاتلنا بلثم حرابه

ويقول:

لا والذي خلق العروبة والكرامة والإباء ::: لا والذي كره التسامح في حقوق الأبرياء

لا لن نفرط لن نخون المعركة

ويقول الشاعر محمد علي عبد العال:

هذا السلام سراب وهم خادع ::: هو كالمخدر صاغه لكم العدو
كي لا نقاوم شره بكفاحنا ::: ويعزمنا وحقنا لا نصمد

وبالطبع لا يستطيع المؤلف تجاهل شاعر من أهم شعراء الرفض المصري للسلام وهو الشاعر المرموق أمل دنقل، الذي كتب قصيدة رائعة أصبحت عنواناً لكل الرافضين للسلام والمناهضين لإسرائيل وهي قصيدة لا تصالح الذي جاء فيها:

لا تصالح ::: ولا تقتسم مع من قتلوك العظام

ويقول:

سوف يولد من يلبس الدرع كاملة ::: يوقد النار شاملة
يطلب الثأر ::: يستولد الحق
من أضلع المستحيل ::: لا تصالح

أما فاروق جويدة فيقول:

سيجيء إليك الدجالون ::: بأغنية عن فجر سلام
السلم بضاعة محتال ::: وبقايا عهد الأصنام
والسلم العاجز مقبرة ::: وسيوف ظلام
لا تأمن ذئباً يا ولدي ::: أن يحرس طفلاً في الأرحام
لن يصبح وكر السفاحين ::: وإن شئنا أبراج حمام

* * *

obeikandl.com